الأمم المتحدة

UNW/2013/3*

Distr.: General
3 May 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

الخطة الاستراتيجية

التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

موجز

يتناول هذا التقرير ما أُحرز من تقدم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية في عام ٢٠١٢، وذلك على نحو ما طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ٣/٢٠١٢.

ولعل المجلس التنفيذي يودّ الترحيب بهذا التقرير والموافقة عليه.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

210613 040613 13-32310 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – بلغت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عامين من العمر، وهي قد حققت الكثير من التقدم والإنجاز على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني في هذا الوقت القصير. وشهد العام الماضي ازدياد بروز مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، إلى جانب التركيز المحمود على النهوض بالقواعد والمعايير والقوانين والسياسات والاستراتيجيات على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني. وتم الربط بصورة أوثق بين مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبين التنمية المستدامة من أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتزايد الاعتراف بالنساء والفتيات كمستفيدات من التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والعمل الإنساني، وكعوامل حافزة على تحقيق هذه الأمور في الوقت ذاته. وكان هناك زيادة في الوعي والتزام سياسي بمسألة عدم التسامح مطلقا مع جميع أشكال العنف ضد المرأة أو الفتاة، واعتراف بمسؤولية الدول عن منع العنف وحماية المرأة والفتاة وتوفير خدمات الاستجابة الفعالة ومقاضاة الجناة، حيث اعتمد أكثر من ١٢٥ بلدا، على سبيل المثال، قوانين تعاقب على العنف العائلي. وبحسب ما أورده الاتحاد البرلماني الدولي، تجاوزت خمسة بلدان جديدة في عام ٢٠١٢ هدف تحقيق نسبة ٣٠ في المائة في تمثيل المرأة في البرلمان، ليرتفع إجمالي عدد البلدان إلى ٣٣ بلدا ويرتفع مستوى التوقعات فيما يخص شغل المرأة للمناصب القيادية السياسية، بينما تجاوز المتوسط العالمي لنسبة النساء العضوات في البرلمان ٢٠ في المائة. وفي نهاية عام ٢٠١٢، كانت ١٦ امرأة تشغل مناصب رؤساء دول وحكومات، حيث انتخبت جمهورية كوريا وملاوي رئيستَي دولة للمرة الأولى في تاريخهما.

٢ – وفي الوقت نفسه، فإن التحديات الجغرافية – السياسية، وتحديات السلام والأمن وحقوق الإنسان، والتحديات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك إعسار الماليات العامة وازدياد الفقر والأخطار التي تهدد سبل العيش وفرص العمل، ما زالت تواجه النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوت والعنف والتمييز في المنزل وفي مكان العمل وفي الأماكن العامة. فعلى سبيل المثال، لا يزال ٦٠٣ ملايين امرأة يعشن في بلدان لا يُعَدُّ العنف العائلي فيها جريمة[(١)]. وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، تقل أجور النساء في المتوسط بنسبة ١٠ إلى ٣٠ في المائة عن أجور الرجال[(٢)]. ولا تزال النساء تؤدين الجزء الأكبر من العمل غير المأجور. وبينما تقلصت الفجوات القائمة بين الجنسين في

(١) انظر: http://www.unwomen.org/news-events/in-focus/CSW57/.

(٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٢، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.I.4).

العمالة على الصعيد العالمي في الفترة الممتدة بين عامَي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، بدأت تلك الفجوات تتسع مجددا في الفترة الممتدة بين عامَي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ في العديد من المناطق[٣].

٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، أدت التطورات السياسية، مثل الحراك الذي شهده مختلف أنحاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إلى ازدياد إلحاح مسألة تعزيز حقوق المرأة وحماية المكتسبات التي حققتها، وبروز دور المرأة، باعتبارها مستفيدا من التغيير وعاملا من عوامله المحركة، في المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي والحرية. وقد لاقت صيحات الجماهير الرافضة للعنف ضد المرأة في جنوب آسيا وغيرها من المناطق اهتماما عالميا، وهو ما يعكس المطالبة المتنامية بالتعامل مع هذه المسألة بصورة جدّية ووضع حد للإفلات من العقاب. وأُعيدَ التأكيد غير مرة على الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين على الصعيد الإقليمي، ومن أمثلة ذلك الاتفاقات التي أبرمها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وبرلمان أمريكا اللاتينية، والتي تؤكد المساواة بين الجنسين كأولوية إقليمية. وقد حقق العديد من البلدان الأفريقية تقدما كبيرا في مجال تسوية النزاعات وفي العمليات الديمقراطية، وهو الأمر الذي يمهد لإقامة حكم وطيد وبناء مجتمعات أكثر شمولا. غير أن أجزاء معينة من أفريقيا شهدت في عام ٢٠١٢ أعمال عنف جديدة مرتبطة بالتطرف وتفاقم حالة انعدام الأمن، كما شهدت اندلاع أزمات متعددة أثّرت بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وأثّرت الأزمة المالية التي ضربت منطقة اليورو على أوروبا وآسيا الوسطى من حيث زيادة معدلات البطالة وعدم استقرار العمالة، وترحيل العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، واستمرار تآكل نظم الضمان الاجتماعي، مما كان له تأثير سلبي على النساء والفتيات. وقد تحدَّد على ضوء جميع هذه الديناميات شكلُ الإطار الذي عملت ضمنه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٢.

٤ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز مركزها كمؤسسة بحيث تكون أقدر على التصدي لهذه التحديات العالمية وغيرها. وقد وضعت اللمسات الأخيرة على هيكلها الإقليمي، وأرست أسس هيكلها الميداني الجديد. وقد كانت هذه الإجراءات، إلى جانب التعزيز الاستراتيجي لوجود الهيئة القُطري وتجويد أساليب العمل بحيث يزداد تفويض السلطة إلى المكاتب الميدانية مع إجراء التغييرات اللازمة في المقر، عوامل مساعدة على حدوث تحوّل كبير في الهيئة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، حيث أصبحت منظمة أقوى وأقدر على النهوض بولايتها، وصار لها هوية واضحة وموحدة ومتسقة. وطوال هذه الفترة، ساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحقيق نتائج هامة في مجالاتها ذات الأولوية.

(٣) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة (جنيف، ٢٠١٢).

ثانيا – الدَوْران المعياري والتنسيقي اللذان تؤديهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودخولها في الشراكات واضطلاعها بأنشطة الدعوة

الدور المعياري

٥ – في عام ٢٠١٢، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إسهاما كبيرا في إدخال تحسينات على المعايير والسياسات العالمية وعلى الإطار المعياري للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي حين أن اللجنة المعنية بوضع المرأة لم تتوصل في دورتها السادسة والخمسين إلى استنتاجات متفق عليها بشأن موضوعها ذي الأولوية، فإن المداولات التي عُقدت أثناء الدورة لم تستند فقط إلى القرار الشامل الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (القرار ٦٦/١٢٩)، وهو القرار الذي قامت الهيئة بتيسير عملية اتخاذه مع توفيرها توجيها والتزاما معزَّزَين فيما يتعلق بالسياسات في مجال المساواة بين الجنسين، بل واستندت أيضا إلى قرارات أخرى بشأن تمكين المرأة في حالات الكوارث الطبيعية، وبشأن الوفيات النفاسية، وبشأن دور نساء الشعوب الأصلية باعتبارهن أطرافا فاعلة رئيسية في القضاء على الفقر والجوع. وقد استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الدروس المستقاة من تلك العمليات الحكومية الدولية وغيرها في التحضير للدورة السابعة والخمسين للجنة، فأدّت الأعمال التحضيرية التي قامت بها الهيئة طوال العام، بما في ذلك الدعوة، والإسهامات الفنية، وحشد أصحاب المصلحة على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني، إلى الخروج من تلك الدورة بنتائج تاريخية ناجحة والتوصل إلى استنتاجات متفق عليها بشأن منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في عام ٢٠١٣ (انظر E/2013/27).

٦ – وأفضت مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة بوسائل منها تقديم الإسهامات في تقارير الأمين العام وتوفير الخبرة الفنية والتقنية إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٧/٤٨، المتعلق بالمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وإلى تضمين القرارات المتعلقة بالتجارة والتنمية، وبالتنمية الزراعية، والهجرة، والتنمية المستدامة نصوصا تتناول الجانب الجنساني بشكل صريح. كما أن اعتماد الجمعية العامة لقرارات تاريخية بتوافق الآراء، مثل القرار ٦٧/١٤٦ المتعلق بتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والقرار ٦٧/١٤٥ المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات، والقرار ٦٧/١٤٤ المتعلق بتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، قد هيّأ المجال للتوصل إلى نتيجة ناجحة فيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة. ومن الأمثلة الدالة على الارتباط بين الأعمال المعيارية والتنفيذية مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أثناء الأسبوع الافتتاحي للجمعية العامة

في استضافة مناسبتين رفيعتي المستوى بشأن إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، مما أدى إلى ازدياد الطلبات المقدَّمة إلى الهيئة للحصول على الدعم التقني/الخبرة التقنية وزيادة العمل المتعلق بالعدالة الانتقالية في حالات ما بعد النزاع.

٧ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ٢٠١٢ (ريو+٢٠)، اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأنشطة دعوية وحشدت طاقات أصحاب المصلحة من أجل اعتماد وثيقة ختامية تقر بالأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين، وللأدوار الموكلة إلى المرأة، ولدورها المحفِّز على التحول على صعيد النهوض بالتنمية المستدامة وتغير المناخ. كما أن اتفاق الدول الأعضاء على وجوب أن تشكل المساواة بين الجنسين موضوعا ذا أولوية في أي إطار مستقبلي متعلق بالتنمية المستدامة، وأن تشكل في الوقت ذاته مسألة شاملة تغطي هذا الإطار بكامل نطاقه، هو بمثابة إرساء للأساس المتين الذي سينبني عليه إيلاء هذا الموضوع أولويةً في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وفي سياق أهداف التنمية المستدامة. وقد أسفر عقد مؤتمر القمة النسائية حول موضوع ''المستقبل الذي تصبو إليه المرأة''، عن توجيه دعوة مشتركة إلى العمل على هذه المسألة بتأييد من رئيسات الدول والحكومات، مما أسهم في تكثيف الاهتمام بهذه المسألة. وفي الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، حث قرار رئيسي على تحقيق تمثيل متساو للمرأة في المفاوضات، بما في ذلك تمثيل النساء بصفة ميسِّرات، وزيادة تمثيلهن في وفود بلدانهن، وضمان أن تُدرج المسألة الجنسانية وتغير المناخ كبند دائم جديد على جدول أعمال المؤتمر.

٨ - وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في منتديات مواضيعية كان من بينها الأسبوع العالمي للمياه والمنتدى الحضري العالمي، وشاركت في مناسبات متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن (S/PRST/2012/23)، رحّب المجلس بدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وطرح عناصر وشواغل جديدة من قبيل ضرورة كفالة الحفاظ على المكتسبات المتحققة في مجال حماية حقوق النساء والفتيات وتمكينهن أثناء تصفية بعثات الأمم المتحدة وخلال المراحل الانتقالية، وأبرز الدور الحاسم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

٩ - وفي الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال جهودها في مجال الدعوة دعما للمؤتمر في مجال الاعتراف بالأهمية البالغة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من أجل تحقيق النمو والتنمية الشاملَين والمستدامَين. وستواصل الهيئة في عام ٢٠١٣ وما بعده إسهامها في بلورة عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الإسهام في وضع أهداف للتنمية المستدامة من خلال تقديم المساهمات الفنية في التقارير وفي المشاورات المواضيعية على الصعيدين الوطني والعالمي، والمشاركة في أفرقة التنسيق والدعم التقني على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتواصل مع الدول الأعضاء، ورصد التطورات المستجدة في العملية الحكومية الدولية. وفي إطار المشاورات المواضيعية المتعلقة بمعالجة التفاوتات في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وفي التحضير لاجتماع القيادات الذي عُقد بشأن هذه المسألة في كوبنهاغن في شباط/فبراير ٢٠١٣، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتيسير عقد مناقشة إلكترونية عالمية بشأن المساواة بين الجنسين في أواخر عام ٢٠١٢. وسُجّلت مشاركة ما يزيد على ٠٠٠ ٦ شخص أبدوا أكثر من ٥٠٠ تعليق. وقد استندت المشاورة إلى ما جاء في ١٧٥ ورقة مقدّمة استجابةً للدعوة إلى تقديم الورقات، وأدت إلى إقرار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف قائم بذاته، إلى جانب إقرار ضرورة إدماج المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الأخرى.

١٠ - وكانت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فعّالة في طرح نهج للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين+٢٠)، مع التركيز أولاً وقبل كل شيء على المحافظة على أساس جدول الأعمال المعياري القائم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوسيعه وتعميقه، والإسراع بتنفيذه وتحديد الأولويات السياسية من خلال إقامة احتفال يليق بهذه المناسبة.

١١ - وتتّبع هيئة الأمم المتحدة للمرأة نهجا قائما على حقوق الإنسان يركّز على معالجة أوجه التفاوت ويعزز المشاركة ويدعم المساءلة. وقد واصلت العمل على دعم تفعيل القواعد والمعايير الدولية على الصعيد الوطني، مع التركيز على تقديم الدعم اللازم لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك الدعم اللازم لبناء القدرات وتدريب المسؤولين الحكوميين، ودعاة المساواة بين الجنسين، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالاتفاقية وبحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وقُدم الدعم إلى الدول الأطراف في تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[٤] ومن أجل تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة. وقُدم الدعم أيضا فيما يتصل بإعداد تقارير ”الظل“[٥] الخاصة

(٤) إندونيسيا وباكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو وقيرغيزستان وملديف.

(٥) أفغانستان وإندونيسيا وتايلند وصربيا والعراق وفانواتو.

بالمجتمع المدني وتقارير أفرقة الأمم المتحدة القُطرية المقدمة إلى اللجنة. وقدمت الهيئة الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم إلى اللجنة في عملها المتعلق بوضع التوصيات العامة؛ وواصلت التعاون مع الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، بما في ذلك التعاون فيما يخص أولويات الفريق المواضيعية وبعثاته القُطرية؛ وتعاونت مع الآليات الأخرى التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، الذي عُيِّن في عام ٢٠١٢.

الدور التنسيقي

١٢ - مثّلت موافقة مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام ٠١٢ خطوة رئيسية إلى الأمام على طريق إخضاع منظومة الأمم المتحدة نفسها للمساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكانت بمثابة مثال رئيسي على كيفية اضطلاع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بولايتها الجديدة في مجال التنسيق. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى أكثر من ٥٠ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة في تقديم التقارير المتعلقة بالتقدم الذي سيُحرَز في المستقبل فيما يخص خطة العمل وتحديد خطوط الأساس لتقييمه. وساعدت خطة العمل على إعادة تنشيط المساعي الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف المجالات، وذلك بطرق منها، على سبيل المثال لا الحصر، الإلزام بالتقيّد في التقييمات التي تجريها وكالات منظومة الأمم المتحدة بالقواعد والمعايير المتعلقة بالمنظور الجنساني التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقد أُعيد التأكيد على الأهمية المحورية لخطة العمل في تعزيز الأداء على نطاق المنظومة في استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات، واعتُرف بها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/٢٠١٢ المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وخلال عام ٢٠١٢، ترأست هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفريق الاستشاري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي قدم توصيات مشتركة بشأن الجوانب المتعلقة باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك توصيات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعملت الهيئة، بصفتها رئيس فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وضع مذكرة توجيهية بشأن مؤشرات المساواة بين الجنسين تهدف إلى تعزيز المساءلة فيما يتعلق باستثمار الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقامت الهيئة، بصفتها رئيس الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بتنسيق

الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة لمؤتمر ريو+٢٠، وللجنة وضع المرأة، ولاستعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، وللمداولات المتعلقة بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونصّ استعراض السياسات على تأكيد وتعزيز التوجيهات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ويسَّر توسيع الأساس اللازم لتحقيق الاتساق والتنسيق والمساءلة على نطاق المنظومة.

١٤ - وتتبّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا التقدم الذي أحرزته الأفرقة القُطرية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأظهر تحليل للتقارير السنوية للمنسقين المقيمين أن ١١٥ من الأفرقة القطرية كانت لديها مبادرات مشتركة بشأن المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٤٣ فريقا فقط في عام ٢٠٠٤. وقام ٦٢ من الأفرقة القُطرية بمساعدة الحكوماتِ على إدماج المساواة بين الجنسين في الوثائق الاستراتيجية الوطنية، مقارنة بـ ١٧ فريقا في عام ٢٠٠٤. وقدمت الأفرقة القُطرية أيضا الدعم اللازم لتحسين القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في ٧٣ بلدا في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٧٢ بلدا في عام ٢٠١١، و ١١ بلدا في عام ٢٠٠٤.

١٥ - وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مشاريع ''توحيد الأداء'' التجريبية القُطرية الثمانية جميعها، وقامت في هذا الصدد بتنسيق أعمال البرمجة والدعوة الإستراتيجية المشتركة بحيث يتم التكلّم بصوت واحد عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في شراكة مع وكالات أخرى، بوضع وتنفيذ سبع تدخلات مشتركة بشأن المساواة بين الجنسين في رواندا، وهي مستمرة في قيادة ثلاثة منها. وطبّق كل من المشاريع التجريبية القُطرية الثمانية واحدا أو أكثر من مؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أو عمليات التدقيق الهادفة إلى التحقق من حالة المساواة بين الجنسين، أو مبادرات تقييم الأداء والاستثمار في المسائل الجنسانية. وأكّد التقييم المستقل لمبادرة ''توحيد الأداء''، الصادر في عام ٢٠١٢، على أن مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحتل مكانا بارزا في المشاريع التجريبية وأن نهج ''توحيد الأداء'' قد أسهم في ذلك. كما تتم معالجة هذه المسألة أيضا في الأعمال الجارية المتعلقة بالإجراءات التشغيلية الموحدة فيما يخص مبادرة ''توحيد الأداء''.

١٦ - وقد تبيّن لفريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بحصر الموارد البشرية المكرّسة لأغراض المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، الذي تقوده هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن هناك ١١٣ فريقا مواضيعيا عاملا في مجال المسائل الجنسانية، منها ٦٢ فريقا تتولى هيئة المرأة قيادتها أو تشارك في قيادتها. ودعمت الهيئة إعلان التزامات

أقوى تجاه المساواة بين الجنسين في إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية في ثلاثة بلدان[٦] بُدئ بالتنفيذ فيها في عام ٢٠١٢. واستمرت الهيئة في تعزيز مؤشرات الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لصالح عمليات التخطيط القُطري المشترَكة، وأُنجز وضع المؤشرات في أربعة بلدان[٧]، ليبلغ عدد البلدان التي فرغت من وضع المؤشرات ما مجموعه ٢٥ بلدا.

الشراكات والاتصالات والدعوة

١٧ - خلال عام ٢٠١٢، وسّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكاتها في عدد من المجالات الجديدة. وشكلت الاتفاقات المبرمة بين الهيئة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى عاملا مساعدا للهيئة في تقديم مساهمات كبيرة في مجال المساواة بين الجنسين، حيث انضمت إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصفتها المشارِك الحادي عشر في رعاية البرنامج، وانضمت إلى ''وكالات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالصحة إضافة إلى البنك الدولي'' للمساهمة في استراتيجية الأمين العام العالمية المتعلقة بصحة المرأة والطفل. ووقعت الهيئة أيضا مذكرات تفاهم جديدة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، فزادت بذلك صلاتها بمختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة. وأنشأ موئل الأمم المتحدة أيضا فريقا استشاريا معنيا بالمسائل الجنسانية شاركت فيه الهيئة مشاركة فعالة بهدف دعم تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جدول أعمال التنمية الحضرية.

١٨ - ومن منطلق اعتراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور القطاع الخاص في النهوض بالمساواة بين الجنسين، سرّعت الهيئة من وتيرة التواصل مع القطاع الخاص، والعمل مع شركاء من قبيل شركة كوكا كولا، ومؤسسة لُومبا، وشركة مايكروسوفت، ومؤسسة روكفلر، وشركة تاغ هوير، ومؤسسة تقدير المرأة لذاتها، ومنظمة زونتا الدولية. وتلقت الهيئة ما يربو على ٣,٥ ملايين دولار من تلك المصادر في عام ٢٠١٢، وهي تتوقع أن يتم البناء على تلك الشراكات في عام ٢٠١٣.

١٩ - وأُنشئت المجموعة الاستشارية العالمية للمجتمع المدني التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيار/مايو ٢٠١٢، مما أدى إلى إسباغ طابع مؤسسي على العلاقة الإستراتيجية مع المجتمع

(٦) الأردن وجمهورية مولدوفا وليبريا.

(٧) بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ورواندا وكينيا وملديف.

المدني ومع الحركة النسائية، وإلى خلق هيكل مبتكر وفريد في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أُنشئت أول مجموعة إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تلتها مجموعة وسط وجنوب شرق أوروبا. وأُنشئت مجموعات على المستوى دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، وفي وسط وجنوب شرق أوروبا، وتم إنشاء ١٤ مجموعة أخرى على مستوى البلدان/المناطق[٨].

٢٠ - وفي العام الماضي، اكتسبت الدعوة والتأثير وحشد الطاقات أهمية محورية أكبر في الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحقيق النتائج وتوسيع نطاق تأثيرها على الصعيد العالمي. وتحققت التغطية الإعلامية في أكثر من ١٦٠ بلدا من خلال منافذ إعلامية دولية رئيسية، من قبيل الأسوشيتد برس، ووكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة الأنباء الإسبانية، وهيئة الإذاعة البريطانية، وصحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة الغارديان، ووكالة أنباء شينهوا الصينية، وهيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا، وصحيفة ''تايمز أوف إنديا'' الهندية، ورابطة عموم أفريقيا والعالم لإذاعات المجتمعات المحلية، مما يعكس دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة كصوت رائد فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية. وقد تضاعف عدد جمهور قنوات التواصل الاجتماعي التابعة للهيئة، فقد ارتفع عدد المتابعين على مدى عام ٢٠١٢ من حوالي ٢٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف، وهو ما يعادل ثمانية أضعاف عدد المتابعين في عام ٢٠١٠. وبفضل توافر فرص الاستفادة من وسائط التواصل الاجتماعي خلال مناسبات من قبيل دورات لجنة وضع المرأة، لاقت المناسبات صدىً تمثل في إبداء ٥ ملايين مستخدِم في المتوسط انطباعاتهم ودخول أكثر من مليوني مستخدِم مختلف إلى المواقع في كل يوم. وفيما يتصل بمؤتمر ريو+٢٠، ورد للهيئة ٣٦ مليون انطباع وبلغ عدد المستخدمين ٥ ملايين مستخدِم مختلف عبر موقع تويتر وحده.

ثالثا - النتائج

٢١ - تتقدّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالوتيرة المنشودة في ٢٣ مؤشرا من أصل ٢٩ مؤشرا مدرجا في الخطة الاستراتيجية، وأحرزت تقدما يُعتدّ به في ٣ مؤشرات، وتخلّفت في ٣ مؤشرات. وقدمت الهيئة الدعم البرنامجي المباشر في ٨٧ بلدا في عام ٢٠١٢. وازداد الدعم الذي قدمته في جميع المجالات ذات الأولوية مقارنة بعام ٢٠١١، استنادا إلى النتائج المبلّغ بها على مستوى النواتج، حيث ركّزت أكبر مجالات الدعم فيها على إنهاء العنف ضد المرأة وعلى التمكين الاقتصادي (انظر الشكل الأول).

(٨) ألبانيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان والكاميرون ومصر والمغرب والهند ودولة فلسطين.

شكل الأول

ستوى النتائج التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة

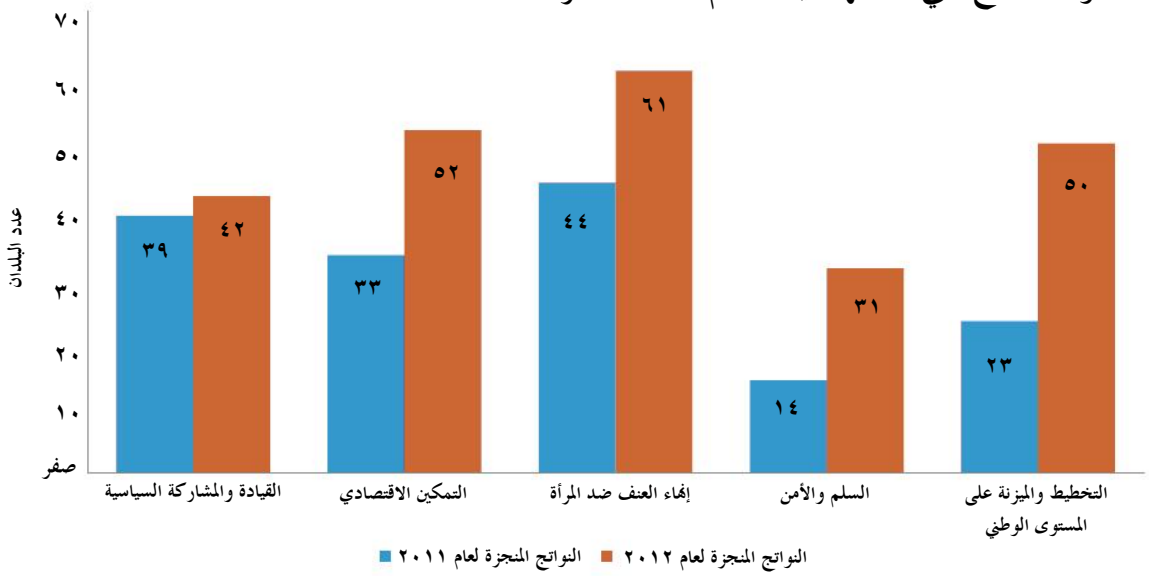

ملاحظة: يمكن الاطّلاع على معلومات مفصلة عن النتائج والنفقات في دليل بيانات الهيئة لعام ٢٠١٢ على الرابط التالي: (http://www.unwomen.org/wp-content/uploads/2012/05/2012-Annual-Report-Data-Companion.pdf).

قيادة المرأة ومشاركتها

٢٢ - في عام ٢٠١٢، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة المرأة وشغلها لمناصب قيادية في ٧١ بلدا، بما في ذلك تعزيز العمليات الانتخابية الشاملة للجميع في سبعة بلدان[٩]؛ ودعم اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة في عمليات الإصلاح الدستوري والقانوني في ثلاثة من البلدان/المناطق[١٠]؛ وتحسين قدرات المرشحات والزعيمات السياسيات على الصعيدين الوطني والمحلي في ٢٤ بلدا (انظر الشكل الثاني)[١١]. وعموما، حصلت النساء على مقاعد في الانتخابات الوطنية والمحلية في سبعة بلدان تدعمها الهيئة (انظر الجدول ١ أدناه).

(٩) بابوا غينيا الجديدة وباكستان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتيمور - ليشتي وكينيا ومصر وهندوراس.

(١٠) ألبانيا وهندوراس ودولة فلسطين.

(١١) إثيوبيا، وأفغانستان، والأردن، وبابوا غينيا الجديدة، وبوروندي، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وفيجي، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، والمغرب، وملديف، والهند.

الشكل الثاني

القيادة والمشاركة السياسية: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف

عدد البلدان التي تُدمج تدابير خاصة مؤقتة

عدد البلدان التي ترشح فيها الأحزاب السياسية عدداً أكبر من المرشحات

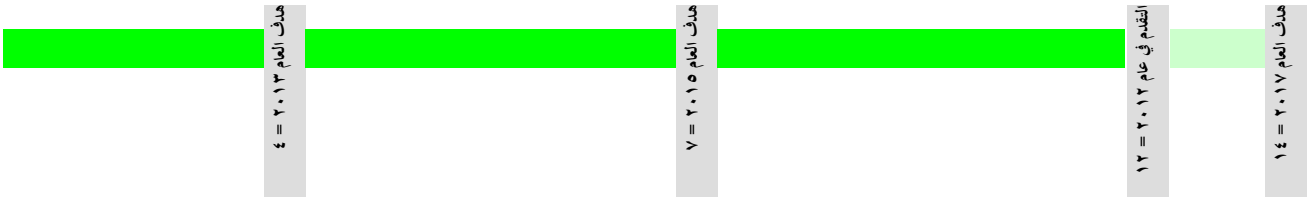

عدد البلدان التي تتخذ فيها هيئات إدارة الانتخابات تدابير ترمي إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية

عدد البلدان التي تنشئ آليات (مثل بطاقات الهوية) لضمان تزويد النساء المهمشات بوسائل تمكنهن من الإدلاء بأصواتهن

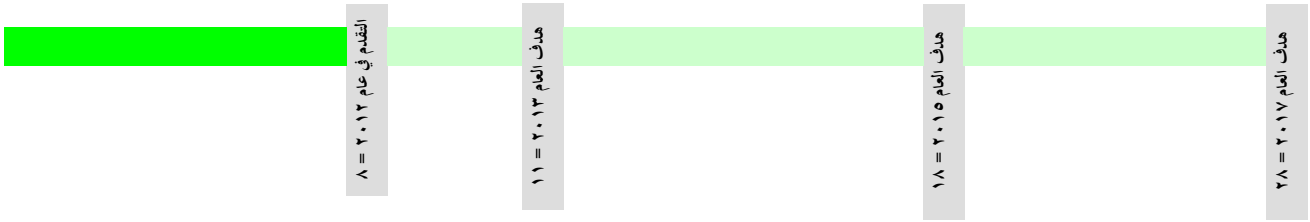

اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمذكرة توجيهية مشتركة بشأن التدابير الخاصة المؤقتة

ملاحظة: يمثل التظليل الثقيل بلون ما التقدم المحرز في عام ٢٠١٢، بينما يمثل التظليل الخفيف باللون نفسه الفجوة بين التقدم المحرز والهدف الذي لا يزال يتعين تحقيقه.

المفتاح

التخلف عن وتيرة التقدّم المنشودة	اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لمذكرة توجيهية مشتركة بشأن التدابير الخاصة المؤقتة
التقدّم بالوتيرة المنشودة تقريبا	عدد البلدان التي تدمج تدابير خاصة مؤقتة
التقدّم بالوتيرة المنشودة	• عدد البلدان التي ترشح فيها الأحزاب السياسية عددا أكبر من المرشحات • عدد البلدان التي تتخذ فيها هيئات إدارة الانتخابات تدابير ترمي إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية • عدد البلدان التي تنشئ آليات (مثل بطاقات الهوية) لضمان تزويد النساء المهمّشات بوسائل تمكّنهن من الإدلاء بأصواتهن

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار المجال ذي الأولوية ١	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٢ في إطار المجال ذي الأولوية ١
٧١	٣٨ مليون دولار

الجدول ١

الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الانتخابات

البلد	نوع الانتخابات	النتائج		
		الهيئة التشريعية/المنصب	تمثيل المرأة (النسبة المئوية)	زيادة/نقصان تمثيل المرأة (النسبة المئوية)
الجزائر	وطنية	البرلمان	٣١	٢٣,٣
السنغال	وطنية	٤٣,٣ في المائة في البرلمان		
		زيادة قدرها ٢١,٣ في المائة		
المكسيك	وطنية	٢٩,٥ في المائة في مجلس الشيوخ		
		زيادة قدرها ٢١,٢ في المائة		
	محلية	٢٥ في المائة في مجلس النواب		
		زيادة قدرها ٧ في المائة		
		٧,١ في المائة من رؤساء البلديات		
		زيادة قدرها ٣,٦ في المائة		
تيمور – ليشتي	وطنية	٣٨ في المائة في البرلمان		
		زيادة قدرها ٩ في المائة		
كمبوديا	محلية	١٧,٧ في المائة في مجالس الكومبونات		
		زيادة قدرها ٣,١ في المائة		

البلد	نوع الانتخابات	النتائج		
		الهيئة التشريعية/المنصب	تمثيل المرأة (النسبة المئوية)	زيادة/نقصان تمثيل المرأة (النسبة المئوية)
البرازيل	محلية	١٣,٣ في المائة من المستشارين المنتخبين		زيادة قدرها ٠,٨ في المائة
بابوا غينيا الجديدة	وطنية	٢,٧ في المائة في البرلمان		زيادة قدرها ١ في المائة
جنوب السودان	اللجنة الدستورية	٢٧ في المائة من المعينين في اللجنة الدستورية		
سيراليون	وطنية	١٢,٤ في المائة في البرلمان		(١,٨)

٢٣ - وأدت التدابير الخاصة المؤقتة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، أسهم الدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأنشطة الدعوة التي اضطلعت بها في تمرير قانون للحصص في عام ٢٠١١، مما نتج عنه زيادة تمثيل المرأة في البرلمان في انتخابات عام ٢٠١٢ من ٧,٧ إلى ٣١ في المائة. واعتمدت السنغال على خبرة ليبريا لدى اتخاذها مبادرة لإقامة غرفة عمليات للمرأة، وهو النموذج الذي أيدته رئيسة ليبريا، إلين جونسون - سيرليف، باعتباره من أفضل الممارسات في مجال تقديم الدعم اللازم لإجراء انتخابات سلمية ونزيهة من وجهة نظر المرأة في جميع أرجاء قارة أفريقيا، وجرى تطبيقه بعد ذلك في بلدان أخرى، منها كينيا. وتمّ تدريب ونشر أكثر من ٦٠ من المراقبات السنغاليات في جميع أنحاء البلد لمراقبة الجولة الأولى من الانتخابات، مما ساهم في زيادة النسبة المئوية للمقاعد التي فازت بها النساء في عام ٢٠١٢ من ٢٢ إلى ٤٣,٣ في المائة (انظر الإطار أدناه).

صندوق المساواة بين الجنسين

يقدم صندوق المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة منحا من أجل التمكين الاقتصادي و/أو السياسي للمرأة. وتمخضت دورة المِنَح الثانية للصندوق في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ عن تقديم ٥٣ منحة بلغ مجموعها ١٧ مليون دولار في جميع أنحاء قارة أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن كان حجم المنح قد تأثر بمحدودية الموارد فلم يمثل سوى ١ في المائة من المقترحات المقدّمة. وفي عام ٢٠١٢، استفاد ٢ مليون نسمة بشكل مباشر من خدمات ١٣ برنامجا.

وأظهرت نتائج الانتخابات التي جرت في المكسيك في عام ٢٠١٢ تحسنا كبيرا على صعيد تولّي النساء للمناصب القيادية، حيث ازدادت نسبة تمثيل المرأة من ٢٧ إلى ٣٧ في المائة في مجلس النواب، ومن ٢٣,٤ إلى ٣٣ في المائة في مجلس الشيوخ. وارتفعت نسبة رئيسات المجالس المحلية من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٢. وقد كان لمساهمة الصندوق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المشروع المكسيكي الرئيسي المعنون ''سوما: الديمقراطية تعني المساواة'' أهمية بالغة في المساعدة على زيادة المشاركة السياسية للمرأة، وفي جعل جدول أعمال المساواة بين الجنسين محط تركيز النقاش الوطني المتعلق بالديمقراطية عن طريق تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز التغيير الثقافي ضمن الهياكل الحزبية، وتطوير التدريب والإرشاد المهنيَّين للمرشحات، وتحفيز الرأي العام لصالح الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة، وتحسين نظم المساءلة والرصد.

٢٤ - وشجّعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا على إجراء عمليات انتخابية أكثر مساواة بين الجنسين. ففي مصر، أتاح الدعم المقدم من هيئة المرأة إلى مبادرة الحكومة المعنونة ''بطاقتك الشخصية حقٌّ لكِ'' التعرّف على أكثر من مليون امرأة لا تحمل بطاقة هوية في أربع محافظات مستهدَفة. وبنهاية عام ٢٠١٢، كان نحو ١٥٠ ألف امرأة قد حصلن على بطاقات الهوية الخاصة بهن. وبعد تنفيذ مشروع رائد لتسجيل الناخبين بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بَلوشستان، بباكستان، حققت الهيئة الوطنية لقواعد البيانات والتسجيل إنجازا تمثّل في تسجيل أكثر من ٨٦ في المائة من السكان الإناث، مقارنة بـ ٤٤ في المائة فقط قبل أربع سنوات. وفي بابوا غينيا الجديدة، التي تحتل المرتبة ١٣٥ من بين ١٣٩ بلدا من حيث تمثيل المرأة في البرلمان، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة ''اعرف مرشحتك'' لتسليط الضوء على المرشحات في وسائط الإعلام الوطنية وعلى الإنترنت. وأنشأت اللجنة الانتخابية في بابوا غينيا الجديدة أيضا مقصورات اقتراع منفصلة للناخبات في المناطق الشديدة الخطورة. وسجلت هذه الانتخابات رقما قياسيا لعدد المرشحات بلغ ١٣٥، مقارنة بـ ١٠١ مرشحة في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من ذلك، لم تُنتخب سوى ثلاث نساء، مما يبين حجم التقدم الذي ما زال يلزم إحرازه في هذا الصدد.

٢٥ - وفي الهند، أقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتدريب ممثلات المرأة المنتخبات على قيادة قراهن وتمثيلها. واستنادا إلى تلك التجربة، أنشأت هيئة المرأة مركز امتياز إقليميا لتدريب ٦٥ ألف ممثلة من ممثلات المرأة المنتخَبات في مؤسسات الإدارة المحلية في ١٦ مقاطعة في خمس ولايات. كما شارك نحو ١٣ ألف ممثلة

من ممثلات المرأة المنتخَبات وما يزيد عن ٤٧ ألف مواطنة في المنظمات الأهلية المحلية من أجل دعم التفاعل بين النساء على مستوى القواعد الشعبية وبين قائداتهن المنتخَبات.

زيادة إمكانية حصول المرأة على فرص التمكين الاقتصادي

٢٦ - قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لتمكين المرأة اقتصاديا في ٦٧ بلدا. وفي عام ٢٠١٢، واصلت الهيئة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز حصول المرأة بشكل متساوٍ على الموارد الإنتاجية من خلال دعم الحكومات في تعزيز السياسات المتعلقة بالعمل والأراضي والممتلكات والمواريث، وإتاحة الفرصة للحصول على الحماية الاجتماعية وعلى الفرص الاقتصادية من خلال إجراء إصلاحات قانونية وسياساتية في ٢٦ بلدا[١٢] (انظر الشكل الثالث). ففي ألبانيا، على سبيل المثال، عملت الهيئة مع خبراء منظمة العمل الدولية ومع ممثلي النقابات على مواءمة قانون العمل مع قانون المساواة بين الجنسين. وأدى ذلك إلى إدخال تعديلات اعتمدها المجلس الوطني للعمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ فيما يخص تعريف التحرش الجنسي، والتعويض في حالات التمييز في مكان العمل، والأحكام المتعلقة بإجازة الأبوة، ووضع معايير لمعاملة الحوامل والأمهات المرضعات. وأقرّت مقاطعة البنجاب في باكستان سياسات بشأن العاملات من منازلهن تشمل المساواة في فرص الحصول على الأصول الاقتصادية والخدمات والحماية الاجتماعية.

(١٢) فيما يتعلق بالأصول الإنتاجية: أفغانستان، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وسانت كيتيس ونيفيس، والسودان، وطاجيكستان، وفييت نام، وكازاخستان، وكمبوديا، وكيريباس، ومصر، ونيجيريا، ونيكاراغوا. وفيما يتعلق بالإصلاحات التي تتم لصالح الفئات الأكثر ضعفا: ألبانيا، وباكستان، وبوروندي، والسودان، وصربيا، وطاجيكستان، وكينيا، والمغرب، ونيجيريا، وهايتي، والهند.

الشكل الثالث

التمكين الاقتصادي للمرأة: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف

عدد البلدان التي اعتمدت سياسات ترمي إلى ضمان تمتع المرأة بالمساواة في فرص الحصول على الأصول الإنتاجية

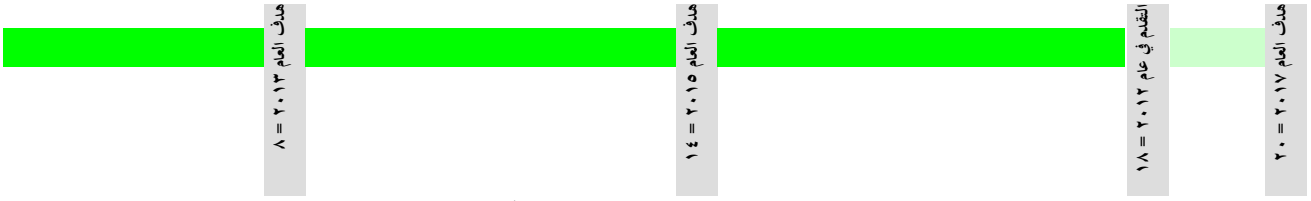

عدد البلدان التي لديها سياسات واستراتيجيات ترمي إلى حماية أضعف فئات النساء اقتصادياً

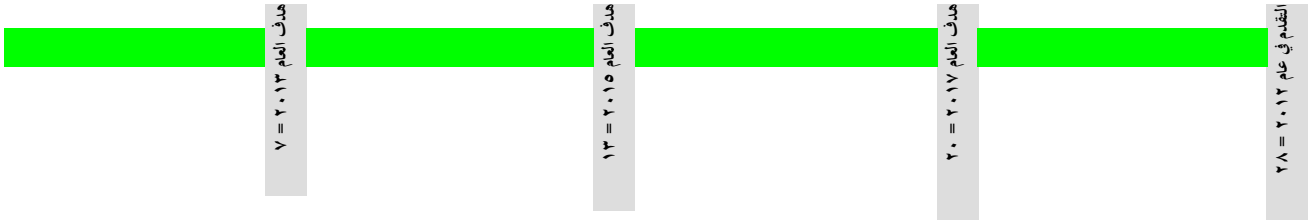

عدد الشركات التي وقّع رؤساؤها التنفيذيون على التزامات بدعم مبادئ تمكين المرأة

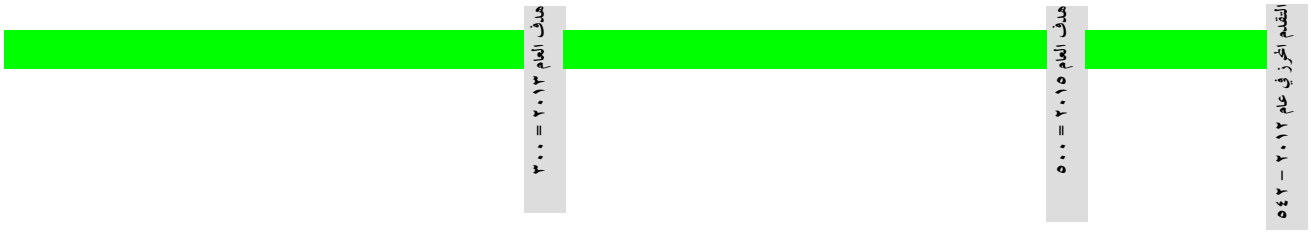

عدد البلدان التي تحاكي نماذج الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية (النقل، والمرافق، والمياه، والطاقة الشمسية، وما إلى ذلك)

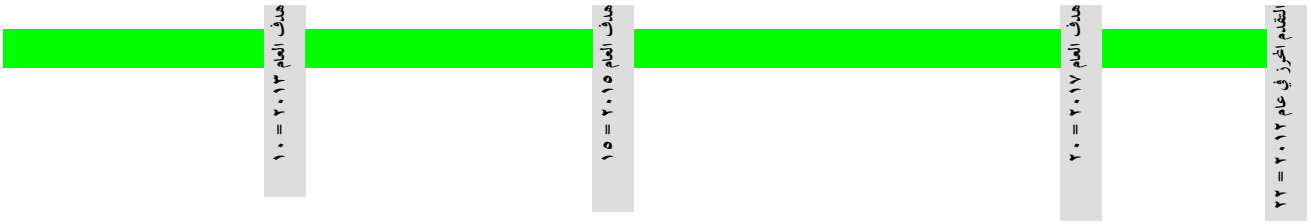

اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين لاستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخطة عملها من أجل تمكين المرأة اقتصاديا

ملاحظة: يمثل التظليل الثقيل بلون ما التقدم المحرز في عام ٢٠١٢، بينما يمثل التظليل الخفيف باللون نفسه الفجوة بين التقدم المحرز والهدف الذي لا يزال يتعين تحقيقه.

التخلف عن وتيرة التقدّم المنشودة	اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لاستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولخطة عملها المتعلقتين بتمكين المرأة اقتصاديا
التقدّم بالوتيرة المنشودة	• عدد البلدان التي اعتمدت سياسات ترمي إلى ضمان تمتّع المرأة بالمساواة في فرص الحصول على الأصول الإنتاجية
التقدّم بالوتيرة المنشودة	• عدد البلدان التي لديها سياسات واستراتيجيات ترمي إلى حماية أضعف فئات النساء اقتصاديا
	• عدد الشركات التي وقّع رؤساؤها التنفيذيون على التزامات بدعم مبادئ تمكين المرأة
	• عدد البلدان التي تحاكي نماذج الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية (النقل والمرافق والمياه والطاقة الشمسية، وما إلى ذلك)

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار المجال ذي الأولوية ١	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٢ في إطار المجال ذي الأولوية ١
٦٧	٣٧ مليون دولار

٢٧ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم إنشاء خدمات مراعية للاعتبارات الجنسانية في مجالات من قبيل الأسواق والهياكل الأساسية والتكنولوجيات والمياه والأراضي والائتمان والطاقة المتجددة في ٢٠ بلدا/منطقة[١٣]. ففي بابوا غينيا الجديدة، على سبيل المثال، قدمت هيئة المرأة الدعم لمبادرةٍ للأسواق الآمنة تتيح تحصيل الرسوم المفروضة على البائعين من خلال نظام إلكتروني لدفع الفواتير بغية تحسين الأسواق، وبالتالي تجنب مشاكل الفساد التي كانت تجابَه في السابق وتخصيص الموارد لتعزيز تدابير السلامة لصاحبات المشاريع. وأدى نجاح النموذج إلى اتخاذ قرار بتوسيعه ليشمل ثلاثة أسواق رئيسية في المدن في عام ٢٠١٣.

٢٨ - وأدمجت البرامج بشكل مطّرد الجوانب المتصلة بتنمية المهارات اللازمة لإدارة مشاريع حفظ الطاقة من أجل التصدي لتغير المناخ والإسهام في حفظ البيئة[١٤]. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، تم تدريب ١٠٠ امرأة على إنتاج مواقد توفر الطاقة لتعزيز سبل العيش ومكافحة الاستخدام المفرط للحطب. ودعمت الهيئة أيضا نساء المجتمعات المحلية الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتلقّي التدريب في كلية بيرفوت في الهند لتأهيلهن

(١٣) الأردن، وبابوا غينيا الجديدة، وبوركينا فاسو، والجبل الأسود، وجنوب السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وزمبابوي، والسنغال، وصربيا، والصين، وطاجيكستان، وكوت ديفوار، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، والنيجر، والهند، ودولة فلسطين.

(١٤) على وجه التحديد، في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وفيجي والمغرب وموزامبيق والهند.

للعمل كمهندسات في مجال الطاقة الشمسية. وعلى سبيل المثال، قامت النساء اللاتي أتين للمشاركة في التدريب من جمهورية تنزانيا المتحدة، بعد عودتهن إلى ديارهن، بتركيب أجهزة الطاقة الشمسية اللازمة لإنارة ٢٠٠ من المنازل الريفية النائية.

٢٩ - وركزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على زيادة حجم الدعم المقدّم لأكثر النساء تعرّضا للإقصاء، مثل الريفيات والمهاجرات ونساء الشعوب الأصلية، وذوات الإعاقة، والمشردات داخليا، والمتضررات من النزاع، وذلك بالعمل على تعزيز قدرات الحكومات على إعطاء المرأة فرصا لإقامة المشاريع وتقديم التوجيه والمساعدة لها في هذا الصدد. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، قدم برنامجٌ مشترك للأمم المتحدة الدعم لما يزيد على ٥ آلاف امرأة من نساء الشعوب الأصلية صاحبات المشاريع في الحصول على مبالغ تجاوزت ٤ ملايين دولار كرأسمال لبدء المشاريع، مما أدى إلى تحقيق زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في إيراداتهن. وتم تدريب أكثر من ٤ آلاف امرأة في مجال الإدارة والمهارات التقنية والحقوق المدنية، وحصلت ٣٤٢ ١٢ امرأة وأسرهن على بطاقات هوية. وفي جمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان، عملت هيئة المرأة مع السلطات المحلية على دعم تصميم الخدمات وتدريب الموظفين الحكوميين على تطوير خدمات نوافذ الاستعلامات الاقتصادية الموحدة المتكاملة الممولة من الدولة، وقد تم توسيع نطاقها في عام ٢٠١٢. وفي جمهورية مولدوفا، تمكنت ٥٠٠ ٢ امرأة من الحصول على خدمات نوافذ الاستعلامات المشتركة الرائدة ومكاتب الخدمات الرائدة، مما حدا برئيس الوزراء إلى إصدار مرسوم بإنشاء مكاتب في جميع أنحاء البلد. وفي طاجيكستان، استفاد أكثر من ١٤ ألف من النساء اللواتي يعانين تقليديا من الإقصاء، بمن فيهن النساء الريفيات والفقيرات وذوات الإعاقة، من تحسين الخدمات على صعيد المجتمع المحلي، وذلك من خلال زيارات الأفرقة الجوالة وفِرق العمل الناشطة على مستوى المقاطعات. وفي الهند، ساهمت الأنشطة الدعوية التي اضطلعت بها الهيئة في إصدار مبادئ توجيهية من وزير التنمية الريفية لجميع الولايات بهدف كفالة أن تشكّل النساء نسبة ٥٠ في المائة من مشرفي مواقع العمل المعينين، وإصدار بطاقات عمل للعازبات، وإشراك المجموعات النسائية في تنفيذ برنامج عام رئيسي لضمان توافر فرص العمل في الريف. وفي صربيا، حققت الهيئة نجاحا في الدعوة إلى إيجاد خط ائتماني جديد للمشتغلات بالأعمال الحرة ضمن صندوق الجمهورية للتنمية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٢، وقّعت ٢٩٢ شركة في ١٧ بلدا[١٥] على مبادئ تمكين المرأة التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي أمريكا اللاتينية، استفادت الهيئة من عملها السابق مع المؤسسات الإقليمية الاقتصادية والمالية، فأبرمت اتفاقات لبناء القدرات وتقديم الدعم بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وشبكة التمويل البالغ الصغر لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وكان لما نجم عن ذلك من تغييرات سياساتية أُجريت في شبكة التمويل البالغ الصغر لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وحدها تأثير على ١٢٨ مؤسسة للتمويل البالغ الصغر يستفيد من خدماتها أكثر من مليون شخص، ٥٨ في المائة منهم نساء.

٣١ - وعلى الصعيد العالمي، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية لدعم وضع أدوات تتصل بتوفير الحماية الاجتماعية والتشريعات المراعية للاعتبارات الجنسانية لخادمات المنازل المهاجرات، وساهمت في الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية المقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وعملت الهيئة مع منظمة العمل الدولية على تعزيز البعد الجنساني في مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٢، وفي توصية المنظمة رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجا مشتركا عالميا يرمي إلى تعزيز تمكين المرأة الريفية.

إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

٣٢ - قدّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٢ الدعم إلى ٨٥ بلدا في ما تبذله من جهود لإنهاء العنف ضد المرأة (انظر الشكل الرابع). فخلال عام ٢٠١٢، واصلت الهيئة توفير الدعم للإصلاحات القانونية والسياساتية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات عن طريق الاضطلاع بأنشطة الدعوة المستندة إلى الأدلة وإفساح حيز سياساتي أمام المرأة لإسماع صوتها بصورة أقوى. وأُقرّت في ستة بلدان خطط عمل وطنية لإنهاء العنف ضد المرأة بمساندة الهيئة[١٦]، وصدرت أو عُدّلت في ١٥ بلدا، بمساندة الهيئة[١٧]، تشريعات جديدة

(١٥) إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وسويسرا، وصربيا، وفييت نام، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(١٦) إندونيسيا، وأوروغواي، وتيمور - ليشتي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسيراليون، وملديف.

(١٧) أوغندا، وباكستان، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغواتيمالا، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، وملديف، ونيجيريا، والهند.

بشأن مختلف أشكال العنف، بما في ذلك ما يتصل منها بالتحرش الجنسي في مكان العمل، والعنف العائلي، وقتل الإناث، والحرق بالأحماض، والجرائم الجنسية. ففي فييت نام، على سبيل المثال، أدرجت الحكومة في استراتيجية التنمية الأُسرية لعام ٢٠٢٠ هدفين جديدين بشأن مكافحة العنف العائلي. وفي قيرغيزستان، أسهمت الهيئة في إدخال تعديلات على القانون الجنائي فيما يتصل بتشديد العقوبة على جريمة اختطاف النساء بقصد الزواج. وفي سيراليون قامت الحكومة، على إثر الدعم الذي وفّرته الهيئة لجهود الدعوة وتنمية القدرات على الصعيد الوطني، بسنّ مشروع قانون الجرائم الجنسية لمعالجة مخاوف دعاة المساواة بين الجنسين والجمعيات النسائية إزاء عدم كفاية التشريعات القائمة. وينص القانون الجديد على رفع الحد الأدنى لمدة السجن من سنتين إلى ١٥ سنة.

الشكل الرابع

إنهاء العنف ضد المرأة: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف

ملاحظة: يمثل التظليل الثقيل بلون ما التقدم المحرز حتى عام ٢٠١٢، بينما يمثل التظليل الخفيف باللون نفسه الفجوة بين التقدم المحرز والهدف الذي لا يزال يتعين تحقيقه.

المفتاح

التقدّم بالوتيرة المنشودة تقريبا	عدد البلدان التي تعتمد خطط عمل وطنية بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات
التقدّم بالوتيرة المنشودة	• عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات وسياسات واستراتيجيات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات • عدد البلدان التي تنفّذ معايير فيما يتعلق بتقديم الخدمات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات • عدد البلدان التي تحدث فيها النساء من الفئات المستبعدة تأثيرا في السياسات لإدراج أحكام خاصة بهذه الفئات

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار مجال الأولوية ٣	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٢ في إطار مجال الأولوية ٣
٨٥	٤٣ مليون دولار

٣٣ - ودعمت الهيئة تحسين إتاحة البيانات ونوعيتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بمواقف الناس وتصوراتهم تجاه العنف ضد المرأة وقياس مدى فعالية تدخلات مكافحة العنف ضد المرأة في ٢١ بلدا/منطقة[١٨]. ففي البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، أجرت الوكالة الإحصائية الوطنية، في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، أول دراساتها الاستقصائية لقياس مدى انتشار العنف ضد المرأة، وذلك كي يُسترشد بنتائجها في وضع السياسات والاستراتيجيات لتنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة.

٣٤ - واستفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مما تحقق من نجاح في تحسين الأطر المعيارية والقانونية، فكثّفت دعمها لتحسين تقديم الخدمات في ٣٠ بلدا/منطقة[١٩]. وبزيادة العمل من خلال البرامج المشتركة، استفادت الهيئة من الدعم المنسق والمتعدد القطاعات الذي توفره

(١٨) أفغانستان، وألبانيا، وأوروغواي، وأوغندا، وبوتان، والبوسنة والهرسك، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، والرأس الأخضر، وزمبابوي، والسودان، وصربيا، وغواتيمالا، وفييت نام، وكمبوديا، والمغرب، والمكسيك، والنيجر، ونيجيريا، وهندوراس، ودولة فلسطين.

(١٩) إثيوبيا، والأرجنتين، وأفغانستان، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، والبرازيل، وبوروندي، وتايلند، وتونس، وجزر سليمان، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، والرأس الأخضر، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وغواتيمالا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وكينيا، والمغرب، وموزامبيق، وهايتي، والهند، وكوسوفو، ودولة فلسطين.

الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. ففي المغرب، على سبيل المثال، تم بفضل البرنامج المشترك المتعلق بالمسائل الجنسانية إضفاء الصبغة المؤسسية على آلية للتنسيق فيما بين القطاعات تتولى قيادتها وزارة العدل ويشارك فيها ١٣ إدارة، مما يدل على أن الحكومة باتت تتولى زمام الأمور بشكل أقوى.

٣٥ - وخلال عام ٢٠١٢، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى مراكز الرعاية المتكاملة والملاجئ لفائدة الناجيات من العنف في ١١ بلدا/منطقة[٢٠]، وعززت قدرات الشرطة على التعامل مع الحالات في ستة بلدان[٢١]. وفي الأرجنتين، على سبيل المثال، شاركت الهيئة في برنامج مشترك يتوخى توسيع نطاق خدمات مكتب محكمة العدل العليا المعني بمكافحة العنف العائلي، وقد قدم البرنامج الخدمات إلى ٢٤٩ ١٣ من الناجيات من العنف العائلي في عام ٢٠١٢. وشاركت الهيئة في برنامج مشترك للأمم المتحدة للشؤون الجنسانية قدم الدعم لجهود دولة فلسطين الرامية إلى تأسيس معايير جديدة عبر نظام وطني للخدمات الوقائية لفائدة الناجيات من العنف. واتخذت دولة فلسطين الخطوة الأولى في هذا المسار، فأنشأت في عام ٢٠١٢ أول مركز للخدمات الشاملة في قطاع غزة.

٣٦ - وفي إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واصل البرنامج التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلق بإقامة ''مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات'' دعم النُهج النموذجية لتكرار تنفيذه. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية في مصر عمليات تدقيق للتأكد من مراعاة اعتبارات سلامة المرأة في عملياتها للتخطيط الحضري، مما مكّن النساء المحليات من تقييم الأوضاع الأمنية في أحيائهن ومشاركة السلطات المحلية في عملية التخطيط الحضري. وفي ريو دي جانيرو، استُخدمت تكنولوجيات خرائطية تشاركية تعتمد على الريادة الأهلية لتحديد المخاطر المهددة للسلامة في ١٠ من الأحياء الفقيرة شديدة الخطورة، وذلك عن طريق تزويد النساء والمراهقات بتكنولوجيات الهواتف الذكية لتحديد مواقع المخاطر المهددة للسلامة من قبيل أعطال الهياكل الأساسية واختفاء معالم مسارات المشاة ونقص الإنارة. وفي كيتو، عُدّل قانون المدينة المتعلق بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات للتصدي لهذا العنف في الأماكن العامة، وذلك على إثر حملة ''رسائل من نساء'' التي دعمتها الهيئة، والتي تم في إطارها تسليم ١٠ ٠٠٠ رسالة إلى السلطات التنفيذية

(٢٠) إثيوبيا، وأفغانستان، وبوروندي، وتونس، وجزر سليمان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، والمغرب، وموزامبيق، ودولة فلسطين.

(٢١) إثيوبيا، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، وكينيا.

والقضائية في حكومة إكوادور. وعملت الهيئة، تماشيا مع ولايتها العالمية، مع مدن من بلدان متقدمة، كان من نتائجها أن انضمت دبلن رسميا إلى المبادرة في أوائل عام ٢٠١٣ في حفل مشترك حضره كل من رئيس بلدية دبلن ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة.

٣٧ - وانصب اهتمام هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا على النساء والفتيات اللائي يواجهن أشكالا متعددة من التمييز. ففي المكسيك، أدى تعاون الهيئة مع لجنة تنمية الشعوب الأصلية إلى توسيع نطاق مشروع دُور نساء الشعوب الأصلية في عام ٢٠١٢، بعد نجاح تجريبه. وتوجد الآن ١٩ دارا عاملة في ١٢ ولاية في مجال تقديم الدعم العملي والنفسي للنساء اللائي يتعرضن للعنف العائلي. وفي سبيل التواصل مع الشباب، عملت الهيئة مع الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة على وضع منهج تعليمي غير رسمي عن إنهاء العنف ضد الفتيات جُرّب في عام ٢٠١٢ تمهيدا لنشره على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٣.

٣٨ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنسيق حملة الأمين العام المعنونة ''اتحدوا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''. ففي عام ٢٠١٢، اضطُلع بأنشطة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك الإعلان عن انطلاق شبكة ''اتحدوا'' الشبابية العالمية التي تُشرك ناشطين جدد من الشباب في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب تعبئة قادة ذكور جدد في المناطق كافة. وسجلت المبادرة العالمية الرئيسية للهيئة، المعنونة ''قولوا لا - اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''، ما يزيد على مليونَي إجراء إضافي اتخذه أفراد تصدّيا للعنف في عام ٢٠١٢ واجتذبت أكثر من ٢٠٠ شريك جديد من المجتمع المدني.

٣٩ - وتمهيداً للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة انطلاق ''مبادرة الالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات''، التي تحث الحكومات الوطنية على الالتزام باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة. وبحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٣، كان ٤٩ بلدا من جميع المناطق قد تعهّد باتخاذ هذه الإجراءات. فعلى سبيل المثال، تعهدت عدة بلدان بالتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة

٤٠ - اختتم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة دورته السنوية السادسة عشرة للمنح في عام ٢٠١٢، بعد استعراض ٢ ٢١٠ طلبات. وجاءت مشاركة ١٨ وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في عملية الاستعراض انعكاسا للطابع المشترك بين الوكالات الذي يتسم به الصندوق الاستئماني والالتزام الذي يحظى به من منظمات المنظومة

وهيئاتها. وفي عام ٢٠١٢، قدّم الصندوق الاستئماني مِنحاً جديدة بمبلغ ٨,٤ ملايين دولار إلى ١٢ مبادرة في ١٩ بلدا، بما في ذلك منحته الأولى إلى ليبيا. ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين من المنح الجديدة نحو مليون مستفيد بحلول عام ٢٠١٥. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، كانت حافظة برامج الصندوق الاستئماني من البرامج العاملة تضم ٩٥ برنامجا، تغطي ٨٥ بلدا وإقليما، بقيمة إجمالية تزيد على ٦٣,٥ مليون دولار. فعلى سبيل المثال، دعم الصندوق الاستئماني برنامجا متعدد البلدان بشأن منع العنف ضد المرأة تولّى قيادته معهد بروموندو (Instituto Promundo) في البرازيل ورواندا وشيلي والهند، حيث انصبّ التركيز على الرجال والفتيان وجرى تطبيق منهجية تستند إلى تقييم الأثر. وفي البرازيل، نُظّمت مسابقة في كرة القدم لمدة خمسة أشهر باعتبارها تكملةً لحلقات عمل تعليمية مدتها ١٥ أسبوعا وفرصةً لتبليغ رسائل حلقات العمل إلى المجتمعات المحلية.

٤١ - واشتُرط على الرجال للمشاركة في المسابقة حضور ما لا يقل عن حلقة عمل واحدة أسبوعيا. وأُجري استقصاء تبيّن منه أن حلقات العمل والحملات أسفرت عن انخفاض عدد مَن يؤيدون مقولة إن ''المرأة تستحق الضرب في بعض الأحيان'' بين المشاركين في مجموعة التدخل بنسبة ١٠ في المائة. وأفاد ٩٢ في المائة من المشاركين في المسابقة أنهم تحدّثوا عن مواضيع الحملة مع آخرين. وحصل المشروع على جائزة نايكي/صانعي التغيير تقديرا لاستغلاله الرياضة لتعبئة الرجال والفتيان للتصدي للعنف ضد المرأة.

تنامي الدور القيادي للمرأة في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية

٤٢ - في عام ٢٠١٢، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية في إطار شراكات مع إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب دعم بناء السلام، لتقديم الدعم إلى ٣٧ بلدا. وبالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، اضطلعت الهيئة بدور رائد في تنفيذ خطة عمل الأمين العام المكوّنة من سبع نقاط بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

السلام والأمن: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف

النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما محددة ترمي إلى تحسين أمن النساء والفتيات ووضعهن

النسبة المئوية لتمثيل المرأة في مفاوضات السلام الرسمية بين الوسطاء والمفاوضين والخبراء التقنيين

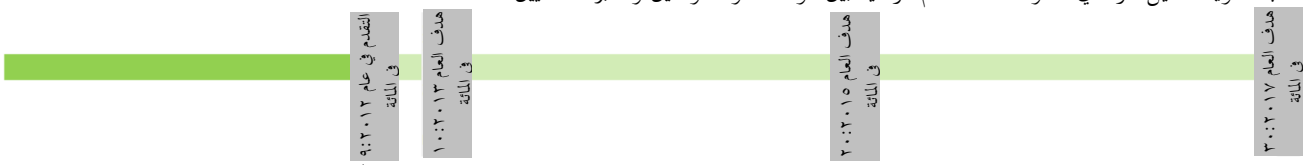

عدد البلدان التي تدمج مطالب دعاة المساواة بين الجنسين في محادثات السلام وعمليات التخطيط المتعلقة بالإنعاش/بناء السلام وعمليات العدالة الانتقالية

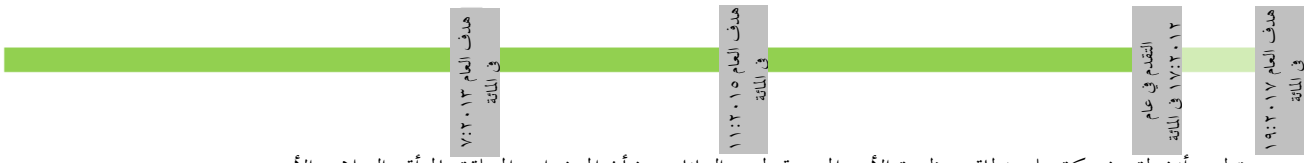

وجود تطبيق أنشطة مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لجمع البيانات بشأن المؤشرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

عدد وأنواع تدابير كشف العنف الجنسي في حالات النزاع ومنعه

ملاحظة: يمثل التظليل الثقيل بلون ما التقدم المحرز حتى عام ٢٠١٢، بينما يمثل التظليل الخفيف باللون نفسه الفجوة بين التقدم المحرز والهدف الذي لا يزال يتعين تحقيقه.

المفتاح

التقدّم بالوتيرة المنشودة تقريبا	وجود وتطبيق أنشطة مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لجمع البيانات بشأن المؤشرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن
التقدّم بالوتيرة المنشودة	• النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما محددة ترمي إلى تحسين أمن النساء والفتيات ووضعهن • النسبة المئوية لتمثيل المرأة في مفاوضات السلام الرسمية بين الوسطاء والمفاوضين والخبراء التقنيين • عدد البلدان التي تُدمج مطالب دعاة المساواة بين الجنسين في محادثات السلام وعمليات التخطيط المتعلقة بالإنعاش/بناء السلام وعمليات العدالة الانتقالية • عدد وأنواع تدابير كشف العنف الجنسي في حالات النزاع ومنعه

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار مجال الأولوية ٤	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٢ في إطار مجال الأولوية ٤
٣٧	٢٥ مليون دولار

٤٣ - وشكّلت الانتخابات التي تُجرى بعد انتهاء النزاعات أحد المجالات التي انصب عليها الاهتمام. ففي ليبيا، اعتمت اللجنة الانتخابية تخصيص حصة لتمثيل المرأة قبل أول انتخابات تُنظم في عام ٢٠١٢ بعد انتهاء النزاع. وبمساعدة نظام الحصص والتعبئة التي قام بها المجتمع المدني، فازت النساء بـ ٣٢ مقعدا من مقاعد البرلمان الـ ٢٠٠. ونتيجة للدعم الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك دعم الأجهزة النسائية الوطنية والنساء المرشحات والتجمعات البرلمانية النسائية والسلطات الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني التي تشجع على مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٢، ارتفعت النسبة المئوية لتمثيل النساء في البرلمان من ٢٩ إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وزادت نسبة المرشحات في الأحزاب السياسية أيضا من ٢٥ إلى ٣٦ في المائة، بعد إدخال تعديل على قانون الانتخابات ينص على وجوب أن يكون ثلث المرشحين المدرجة أسماؤهم على القوائم الانتخابية للأحزاب من النساء.

٤٤ - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإصلاح الدستوري في خمسة من البلدان التي شهدت تحوّلات في عام ٢٠١٢[٢٢]. ففي جنوب السودان، ساهمت جهود الدعوة التي بذلتها الهيئة في إصدار المرسوم الرئاسي القاضي بتعيين ١٥ امرأة في اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور، وهو عدد يمثل ٢٧ في المائة من مجمل أعضاء اللجنة، أي أكثر مما يتطلبه نظام

(٢٢) تونس، وجنوب السودان، والسودان، ومصر، وهايتي.

الحصص الذي شُرّع في عام ٢٠١١. ووفّرت الهيئة أيضا الدعم التقني لإعداد التحليلات الجنسانية في الدستور الانتقالي، مما أسهم في تقديم مجموعة من التوصيات شملت التوصية بزيادة عتبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية من ٢٥ إلى ٥٠ في المائة. ووفرت الهيئة أيضا الدعم للشركاء الرئيسيين في زمبابوي، بمن فيهم اللجنة البرلمانية المصغّرة المعنية بالدستور، وقدّمت الدعم إلى أول جماعة ضغط نسائية في زمبابوي، وقدّمت الدعم التقني لتضمين الدستور نصوصا مراعية للمنظور الجنساني، وساعدت في إعداد الوفود النسائية للمشاركة في المؤتمر الثاني لأصحاب المصلحة الوطنيين لاستعراض مشروع الدستور. ونتيجة لذلك، تضمن مشروع الدستور معظم المطالب التي نادت بها المرأة في زمبابوي، ونصّ على أن المساواة بين الجنسين مبدأ أساسي، و لم يتضمن أي من الأحكام التمييزية ضد المرأة التي كانت موجودة سابقا.

٤٥ - ونُظّم برنامج تدريبي مشترك بين مؤسسة السلام السويسرية وإدارة الشؤون السياسية بشأن وساطة المرأة في أبوجا في عام ٢٠١١، حيث جرى تزويد المشاركات بأدوات مكّنتهن من المشاركة في الحوارات السياسية، بما في ذلك المحادثات التي عُقدت في واغادوغو في عام ٢٠١٢ بشأن مالي، ومن الاضطلاع بدور في العمل على ضمان معالجة مسائل المساواة بين الجنسين، ولا سيما العنف ضد المرأة، في صكوك من قبيل ”البيان الرسمي بشأن الوضع في مالي“ الذي اعتمدته الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أديس أبابا يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٤٦ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتيسير عقد اجتماعين بين مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والنساء الفلسطينيات، قدمت خلالهما النساء إيضاحات بشأن أثر النزاع والاحتلال على المرأة. وفي جورجيا، يسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عقد لقاءات بين أعضاء الوفود المشاركة في محادثات السلام في جنيف والمنظمات النسائية، وقدمت الدعم أيضا لمشاركة الجماعات النسائية الوطنية في مؤتمرات الجهات المانحة من أجل أفغانستان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وقامت بالترويج لمراعاة أولويات المرأة في التعهدات المالية للانتعاش بعد انتهاء النزاع. فعلى سبيل المثال، شدد إعلان طوكيو الذي اعتمد في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية في دعم عملية السلام. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولي المحكمة الخاصة لسيراليون الرئيسيين الأربعة، وجميعهم من النساء، في تقديم التقارير إلى مجلس الأمن، مما أدى إلى إصدار المجلس بيانا صحفيا يتناول أهمية الدور القيادي للمرأة في مؤسسات العدالة الدولية.

٤٧ - وتم توفير الخبرات في مجال المساواة بين الجنسين للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لدعم السياسات الوطنية والقوانين وعمليات بناء السلام المراعية للمنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، تم تيسير إدماج الأولويات الرئيسية في مجالات عمل المرأة وتعليمها وصحتها في خارطة الطريق الوطنية اليمنية عن طريق أيفاد أخصائي في الشؤون الجنسانية للمشاركة في تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاع في اليمن. وفي جنوب السودان وغينيا، تم توفير المستشارين لدعم الأفرقة القطرية في إدماج المنظور الجنساني في برامج بناء السلام. وفي غينيا، أدى ذلك إلى اتفاق منظمات المجتمع المدني النسائية على خطة عمل مشتركة للانتخابات المقبلة. كما تم توفير الخبرات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مما أسفر عن إدراج مبادئ المساواة بين الجنسين في القانون الانتخابي وتوليد الأدلة التي ينبني عليها إدماج المساواة بين الجنسين في ولاية البعثة.

٤٨ - وأوفدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة محققين في الجرائم الجنسية والجنسانية إلى لجنتي التحقيق الدوليتين المستقلتين المعنيتين بليبيا والجمهورية العربية السورية، مما أسفر عن توثيق الجرائم المرتبطة بالنزاع المرتكبة ضد المرأة. وتم تدريب ٢٢ من خبراء العدالة على التحقيق في الجرائم الجنسانية في إطار القانون الدولي، وتم وضعهم على قائمة جديدة خاصة بالهيئة للشخصيات التي يمكن الاستعانة بها في عمليات النشر السريع.

٤٩ - وفي شراكة مع إدارة عمليات حفظ السلام، انتهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٢ من إعداد التدريب القائم على السيناريوهات لحفظة السلام العسكريين في إطار برنامج للتدريب على مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وتم دمج هذا التدريب في برامج التدريب التي تنظمها الإدارة والاتحاد الأوروبي واستخدم في دورات مخصصة لقادة الوحدات والقيادات العليا للبعثات. وتم تنفيذ هذا التدريب في نيبال والهند، ومن خلال تدريب مشترك لحفظة السلام من الأرجنتين وأوروغواي. وفي أعقاب الدورات التدريبية قام كل من الأرجنتين والبرازيل والهند بإدراج وحدات التدريب في الدورات الأخرى. وحتى الآن، تم تدريب ٣٠٠ جندي. وفي نيبال، شمل التدريب القائم على السيناريوهات أربع وحدات مكتملة التشكيل كانت جاهزة للنشر في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، مما ضمن تحقيق آثار ملموسة للمرأة في حالات النزاع.

٥٠ - وعملت الهيئة مع الشركاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني على مناصرة الحكومات والكيانات وتقديم الدعم لها في وضع أو إنجاز أو تنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة

والسلام والأمن في ١٥ بلدا/منطقة[٢٣] وخطتين إقليميتين بشأن تلك المسألة[٢٤]. وفي كينيا، تمت الموافقة على الخطة النهائية، بينما اعتمدت وزارة الدفاع في جورجيا مرسوما لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية. وتم أيضا تعزيز القدرة على التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال دورة تعلم إلكتروني موجهة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا. ومنذ إطلاق الدورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تم قيد أكثر من ٦٠٠ ٦ فرد بها من فئات عديدة تشمل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أدرجت اليابان في خطة عملها الوطنية إشارة إلى المنظورات الجنسانية في سياق الاستجابات الإنسانية في أعقاب الكوارث الطبيعية.

٥١ - وتم اعتماد مذكرة الأمم المتحدة التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن مراعاة البعد الجنساني في عملية إصلاح القطاع الأمني، التي قامت بصياغتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها السياسة المتوخاة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لكفالة دمج احتياجات وقدرات المرأة في عمليات تخطيط وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني التي تدعمها الأمم المتحدة.

تعزيز استجابة الخطط والميزانيات لقضايا المساواة بين الجنسين

٥٢ - في عام ٢٠١٢، قدمت الهيئة الدعم لـ ٦٥ بلدا في جهودها الرامية إلى إدماج أو تعزيز المنظور الجنساني الوطني في خطط و/أو ميزانيات التنمية و/أو أطر رصد الأداء الإنمائي، الوطني منها والقطاعي والمحلي (انظر الشكل السادس). وأبلغت خمسة بلدان عن زيادة في اعتمادات الميزانية المخصصة لدعم المساواة بين الجنسين على الصعد الوطنية و/أو المحلية. وفي عام ٢٠١٢، أظهرت إكوادور مرة أخرى أحد أقوى أمثلة التقدم، وذلك بتخصيص ما مجموعه ٢,٦ بليون دولار من أجل تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين، مقارنة بمبلغ ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١١. وتم أيضا تحقيق زيادة في مخصصات الميزانية في أوروغواي وزمبابوي والمكسيك ونيبال بفضل إصلاحات الميزانية والتخطيط التي تم البدء فيها في السنوات السابقة بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(٢٣) أفغانستان، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والسودان، وسيراليون، وقيرغيزستان، وكمبوديا، والكونغو، وكينيا، واليابان.

(٢٤) الخطة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ والاستراتيجية الإقليمية لجامعة الدول العربية.

الشكل السادس

التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني: مسار التقدم نحو تحقيق الهدف

النسبة المئوية للبلدان التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تتضمن وثائق التخطيط الوطني الخاصة بها أولويات وميزانيات تخص مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

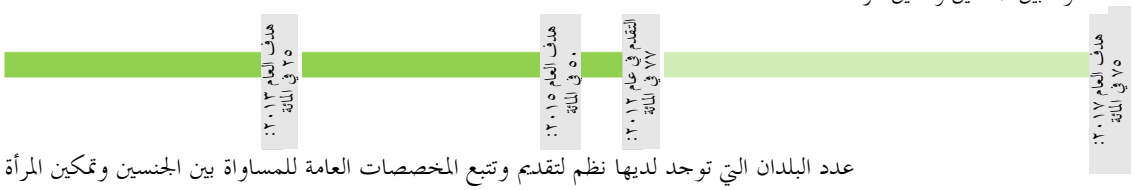

عدد البلدان التي توجد لديها نظم لتقديم وتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

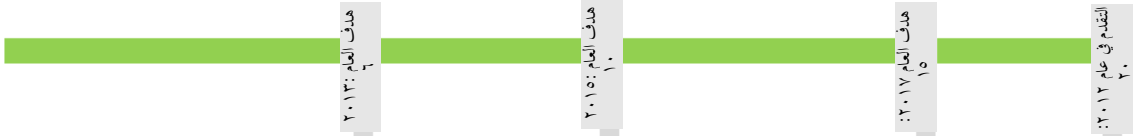

عدد البلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشراكاتها التعاونية والتي تنتج تحليلات جنائية للميزانيات من قبيل عمليات استعراض النفقات العامة/عملية تتبع الإنفاق العام التي تركز على المساواة بين الجنسين، وتقييمات المستفيدين من قبيل بطاقات تقييم الأداء التي يستمد محتواها من المواطنين والاستعراضات المشتركة للبرامج المشتركة

النسبة المئوية للبلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تشارك فيها النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في التخطيط الرسمي للاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية وآليات استعراضها (ويمتلكن القدرة على التأثير في عمليتي التخطيط والاستعراض)

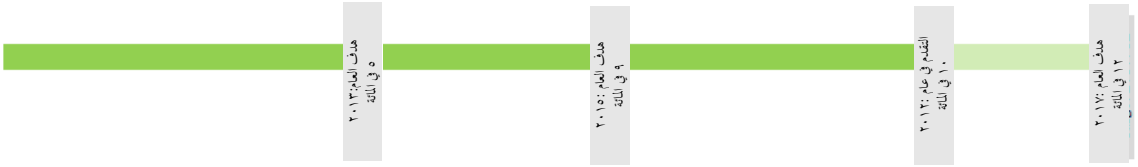

ملاحظة: يمثل التظليل بلون ما التقدم المحرز حتى عام ٢٠١٢، بينما يمثل التظليل الخفيف باللون نفسه الفجوة بين التقدم المحرز والهدف الذي لا يزال يتعين تحقيقه.

المفتاح

التقدم بالوتيرة المنشودة	• النسبة المئوية للبلدان التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تتضمّن وثائق التخطيط الوطني الخاصة بها أولويات وميزانيات تخص مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة • عدد البلدان التي توجد لديها نظم لتقديم وتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. • عدد البلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشراكاتها التعاونية والتي تنتج تحليلات جنسانية للميزانيات من قبيل عمليات استعراض النفقات العامة/عملية تتبع الإنفاق العام التي تركز على المساواة بين الجنسين، وتقييمات المستفيدين من قبيل بطاقات تقييم الأداء التي يُستمد محتواها من المواطنين والاستعراضات المشتركة للبرامج المشتركة. • النسبة المئوية للبلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والتي تشارك فيها النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في التخطيط الرسمي للاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية وآليات استعراضها (ويمتلكن القدرة على التأثير في عمليتي التخطيط والاستعراض).

عدد البلدان التي تتلقى الدعم في إطار مجال الأولوية ٥	النفقات البرنامجية لعام ٢٠١٢ في إطار المجال ذي الأولوية ٥
٦٥	١٩ مليون دولار

٥٣ - وتضمنت وثائق التخطيط الوطني في ١٥ بلدا[٢٥] أولويات وميزانيات متعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام ٢٠١٢ نتيجة للدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فعلى سبيل المثال، قدمت الهيئة المساعدة التقنية والمالية في الهند من أجل عقد مشاورات مع اقتصاديين ينتمون إلى الحركة النسائية وأعدت موجزات عن السياسات العامة باعتبارها مدخلات أدرجت في الخطة الخمسية الثانية عشرة. وتم تحقيق نتائج مماثلة في استراتيجية اللامركزية الوطنية في جمهورية مولدوفا، وفي الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ في السنغال، وفي برنامج العمل والأولويات المعتمدة في فانواتو. وفي أوغندا، بات يجري الآن في إطار نظام سجل الأداء في مجال التخطيط الجنساني، وهو أداة التقييم الذي تم تصميمها بواسطة هيئة التخطيط الوطنية بدعم

(٢٥) إكوادور، وبابوا غينيا الجديدة، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، والسودان، وفانواتو، والفلبين، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكولومبيا، ومالي، وموزامبيق، والهند.

من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إخضاع الوزارات والإدارات والأجهزة للمساءلة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أطر التخطيط.

٥٤ - وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لإعداد جيل جديد من الخطط الاستراتيجية الوطنية المراعية للمنظور الجنساني والقائمة على الحقوق فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في بابوا غينيا الجديدة وجامايكا ورواندا[٢٦]. وفي كينيا، على سبيل المثال، كان للدعم المقدم من الهيئة إلى شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية دور في دفع الهيئة الوطنية لتنسيق شؤون الإيدز إلى تخصيص الأموال للمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في إطار المشروع المعنون ''الحرب الشاملة على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز''، وهو مبادرة يدعمها البنك الدولي بكلفة ١١٥ مليون دولار.

٥٥ - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم تعزيز نظم للتتبع وتوفير المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ١٨ بلدا[٢٧]. وفي إثيوبيا، أدرجت وزارة المالية الاستجابة للاعتبارات الجنسانية بوصفها أحد المعايير اللازم استيفاؤها لإقرار الميزانيات القطاعية. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، اعتمدت الحكومة استراتيجية مدتها خمس سنوات بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتعديلا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالميزانية يقضي بوجوب صياغة مؤشرات مصنفة حسب نوع الجنس لقياس فعالية البرامج وأثرها في ثلاث وزارات على سبيل التجريب. وفي إندونيسيا، روعي في استراتيجية وطنية للتخطيط والميزنة المراعيين للمنظور الجنساني اعتُمدت في عام ٢٠١٢ أن تتضمن توصية لجميع الوزارات والأجهزة الحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني بإجراء تحليل للقضايا الجنسانية قبل القيام بعمليات التخطيط والميزنة.

٥٦ - وفي نيبال تم تعزيز نظام لمعلومات إدارة الميزانية تابع لوزارة المالية بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتم إدخال مجموعة من المعايير الفرعية من أجل إتاحة المجال للإبلاغ بمزيد من الدقة عن نسب المخصصات المراعية للمنظور الجنساني بصورة مباشرة في الميزانيات، ونسب المخصصات المراعية للمنظور الجنساني بصورة غير مباشرة، ونسب المخصصات المحايدة من الناحية الجنسانية. كما اعتمدت وزارة الشؤون الاتحادية والتنمية المحلية مبادئ توجيهية بشأن المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي بدعم من هيئة الأمم

(٢٦) بلغت مراحل مختلفة في عملية الإقرار.

(٢٧) إثيوبيا، وأفغانستان، وإكوادور، وأوروغواي، وأوغندا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وزمبابوي، وغواتيمالا، وقيرغيزستان، وكينيا، ومصر، والمغرب، ونيبال.

المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ومع تطبيق هذه المبادئ التوجيهية، باتت الهيئات المحلية تخصص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من ميزانياتها (مقارنةً بـ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩) لتمكين المرأة. وعلى الصعيد العالمي، أدت جهود الهيئة الرامية إلى تعزيز القدرات والمساءلة عن تمويل المساواة بين الجنسين إلى إدراج مؤشر بشأن المساواة بين الجنسين في إطار نشاط الرصد العالمي المنبثق عن الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

رابعا – تحقيق النتائج

البيانات والإحصاءات

٥٧ – خلال عام ٢٠١٢، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التأكيد على أهمية البيانات والإحصاءات التي تراعي المنظور الجنساني. وبالإضافة إلى الأمثلة الواردة أعلاه على المستوى القطري، أطلقت الهيئة مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بالاشتراك مع شعبة الإحصاءات بالأمانة العامة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغير ذلك من الشركاء الثنائيين. ويعمل البرنامج مع مكاتب الإحصاءات الوطنية على تحسين صنع السياسات المستندة إلى الأدلة عن طريق زيادة توافر الإحصاءات الجنسانية عالية الجودة في مجال الصحة والتعليم والعمالة، ويقوم بتعزيز المعايير المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بدور نشط في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية، الذي وضع مجموعة دنيا تتألف من ٥٢ مؤشرا جنسانيا وافقت عليها فيما بعد اللجنة الإحصائية في شباط/فبراير ٢٠١٣.

المعارف

٥٨ – واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير دورها كوسيط للمعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، قامت مراكز الامتياز الإقليمية المملوكة وطنيا والمعنية بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني في مصر والمغرب بتعزيز قدرات موظفي الخدمة المدنية من مختلف المناطق، وذلك إما من خلال توفير التدريب داخل البلد وإما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وواصل مركز المعارف الإلكتروني لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم أحدث الإرشادات ودراسات الحالات الإفرادية والتدريب وغير ذلك من الأدوات بأكثر من ٦٥ لغة لأكثر من نصف مليون مستخدم من ٢٢٢ بلدا وإقليما. وتم إنشاء قاعدة معرفية مرتكزة على الشبكة الداخلية والشبكة الخارجية كان قد زارها ٠٩٤ ٦٨ زائرا مختلفا بحلول نهاية عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٤٣١ ٧ زائرا في عام ٢٠١١.

إضفاء الصبغة المؤسسية على ثقافة الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ والتقييم

٥٩ - انتهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٢ من وضع دليل للبرامج والعمليات يغطي جميع جوانب البرمجة والعمليات، بما في ذلك التوجيهات المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج تماشيا مع نهج الأمم المتحدة الموحد، وينص على وضع نظرية للتغيير باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر صياغة البرامج. وقامت الهيئة بأول استعراض لمنتصف المدة لـ ٦٢ من خطط العمل الاستراتيجية على الصعيدين القطري والإقليمي، وبيّن الاستعراض ما لتحسين عمليات التخطيط من أثر متمثل في الدفع في اتجاه التحوّل من النهج المتمحورة حول المشاريع الصغيرة إلى النهج التي يغلب عليها الطابع الاستراتيجي بأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

٦٠ - وخلال عام ٢٠١٢، كان هناك اتجاه إلى تعزيز نظم التقييم على وجه الخصوص، وهو ما كان له دور مساعد في موافقة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على سياسة التقييم الخاصة بالهيئة. وتم في عام ٢٠١٢ إنجاز ٢٩ تقييما لا مركزيا منها ١٢ تقييما مشتركا. وتنص الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على التزام بتحقيق الامتثال بنسبة ١٠٠ في المائة فيما يتصل بردود الإدارة على كل تقييم يُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وخلال عام ٢٠١٢، اشتمل ٩٣ في المائة من جميع التقييمات التي تم إنجازها على ردود من الإدارة (٢٦ تقييما من ٢٨) مقارنة بنسبة ٦٢ في المائة في عام ٢٠١١. وسلطت نتائج التقييمات المؤسسية واللامركزية الضوء على مجالات التحسينات التنظيمية الممكنة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة المعلومات والتوثيق، وتعزيز نظم الرصد والإبلاغ. ويرد المزيد من المعلومات في تقرير التقييم الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣.

٦١ - وتشير نتائج التقييمات المنجزة في عام ٢٠١٢ إلى الحاجة إلى تحسين الجهود الرامية لتعزيز استدامة المساهمات التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إحداث التغيير. وقد أقرت تقييمات عام ٢٠١٢ بأن الجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز منظمات المجتمع المدني توفّر نهجاً فريداً وفعالاً. غير أنه تم أيضاً الكشف عن صعوبات تعترض استدامة الجهود الرامية إلى تدعيم الشركاء من المجتمع المدني. ولوحظ أن عمل الهيئة كان متوافقا باستمرار مع السياقات والأولويات الوطنية، وإن تم الكشف عن صعوبات تعترض امتلاك جميع الأطراف المؤثرة الضرورية لزمام الأمور. وكان ذلك في بعض الحالات نتيجة للتفاوت في وجود الهيئة على الصعيد القطري، وهي مسألة تجري معالجتها من خلال تعزيز الدعم المقدّم ميدانياً. ووجد التقييم أن الهيئة أدّت عملها بشكل جيد من خلال آليات التنسيق، ولا سيما في البرامج المشتركة.

تعبئة الموارد الكافية وتسخيرها

٦٢ - شكلت تعبئة الموارد التحدي الرئيسي في عام ٢٠١٢، وتتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يكون هذا هو التحدي الأكبر في المراحل المقبلة. فالدعم السياسي المحمود الذي أُعرب عنه تجاه عمل الهيئة لم يصاحبه دعم مالي مكافئ في ظل المناخ المالي الصعب، واستمرار نقص تمويل الهيكل الجنساني، والمستويات المتدنية لخطوط الأساس التي قيست عليها الزيادات. وفي حين ارتفع عدد المانحين، وتم تحقيق نجاح متواضع في جمع الأموال من كيانات القطاع الخاص والمؤسسات وفي إنشاء شراكات جديدة معها، فقد جاء الأداء دون الأهداف المحددة للتمويل بفارق كبير على الرغم من خفض الأهداف لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ونظراً للولاية المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واعتمادها الكبير على التبرعات من الحكومات، وأهمية تحقيقها للنتائج في سنواتها الأولى، فإن الحاجة تدعو لاتباع نهج جديد تقوم الجهات المانحة بموجبه بتحديد أولوياتها واعتماد خط أساس جديد أعلى بكثير للموارد المرصودة، وفقاً للأولويات التي حددتها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فبدون زيادة المساهمات، لن تكون الموارد المتاحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كافية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها.

٦٣ - وقد تم جمع مساهمات بلغ مجموعها ١١٣,٨ مليون دولار من أجل الموارد الأساسية، ومساهمات بلغ مجموعها ٩٣,٧ مليون دولار من أجل الموارد غير الأساسية (وتشمل مبلغ ٥,٩ ملايين دولار لصندوق المساواة بين الجنسين، ومبلغ ١٠,٤ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة)، وهو ما يشكل انخفاضاً بنسبة ٩ في المائة مقارنة بمبلغ المساهمات المتحصّل عليها في عام ٢٠١١.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٢، زادت مساهمات الموارد الأساسية المتحصل عليها من خمسة من المانحين الـ ١٠ الأكبر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والخمسة هم: أستراليا والدانمرك وسويسرا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية. وبصفة عامة، زادت ٣٣ دولة من الدول الأعضاء مما تقدمه من مساهمات الموارد الأساسية، وثلث هذه المساهمات في شكل تعهدات بالمساهمة على مدى عدة سنوات. وتم أيضا توسيع قاعدة المانحين. ففي عام ٢٠١٠، جاء ٨٠ في المائة من مساهمات الموارد الأساسية من ستة مانحين، وزاد هذا العدد إلى ١٣ مانحاً في عام ٢٠١٢. وانضمت سويسرا وألمانيا أيضاً إلى قائمة المانحين الجدد لصندوق المساواة بين الجنسين. غير أن هذه المكاسب لا يمكن أن تعوض النقصان الذي يناهز ٢٨ مليون دولار في مساهمات الموارد الأساسية من بعض المانحين الرئيسيين للهيئة.

٦٥ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطوير قدرات لجانها الوطنية البالغ عددها ١٨ لجنة. وبصفة عامة، ساهمت اللجان الوطنية بما قدره ٠٠٠ ٩٠٩ دولار في عام ٢٠١٢، إلى جانب قيامها في الوقت نفسه بالدعوة إلى زيادة المساهمات الحكومية.

٦٦ - واتخذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٢ خطوات لتحسين نوعية التقارير المقدمة إلى المانحين، ومن بينها تنظيم دورات تدريبية على الصعيد الميداني، وإنشاء منابر إلكترونية، وإعداد مواد توجيهية.

خامسا - الفعالية التنظيمية وبناء المؤسسات

٦٧ - حسنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من فعاليتها التنظيمية بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٢. فقد بدأت العمل في عام ٢٠١٢ ولديها ١٧ مكتباً بتمثيل كامل. وبحلول نهاية العام، وتماشياً مع خطتها الاستراتيجية والهيكل الإقليمي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، زاد عدد المكاتب ليصل إلى ٥٥ مكتباً منها ٤٩ مكتباً قطرياً و ٦ مكاتب يخدم كل منها عدة أقطار. وأنشأت الهيئة أيضاً ثلاثة مكاتب إقليمية جديدة، على أن يتم إنشاء المكاتب الثلاثة المقررة المتبقية في عام ٢٠١٣ (وقد تم إنشاء مكتب رابع في وقت كتابة هذا التقرير). وأجريت هذه التغييرات بالتوازي مع تطبيق أساليب عمل تهدف إلى زيادة الكفاءة والفعالية في عمل الهيئة عبر سبل منها تفويض السلطة على المستوى القطري، وتخويل ممثلي الهيئة سلطة مالية أكبر والإذن لهم بالموافقة على المشاريع، وتنفيذ عملية واسعة النطاق لتحقيق اللامركزية، بما في ذلك نقل الوظائف من المقر إلى المكاتب الميدانية. ووُضحت التغييرات في أساليب العمل في دليل برامج الهيئة وعملياتها الذي تم تعميمه وإطلاع جميع الموظفين عليه، بطرق منها تدريبات للموظفين في الجوانب الإدارية والتنفيذية لعمل الهيئة.

٦٨ - وأقر المجلس التنفيذي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الهيكل الإقليمي الذي يحدد شكل هيكلة الهيئة على مستوى العالم وما يتصل بذلك من احتياجات تمويلية. وتم تطبيق إطار المراقبة الداخلية للهيئة في المقر والمكاتب الميدانية. وتمت الاستفادة من هذا الإطار لدى تطبيق إطار جديد لتفويض السلطة بهدف صياغة السياسات والإجراءات المتعلقة بتفويض السلطة. وتم تخويل ممثلي الهيئة سلطة أكبر على المستوى القطري في إطار عملية إضفاء اللامركزية على الهيكل الإقليمي الجديد.

٦٩ - وفي الوقت نفسه، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إطاراً قانونياً لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك في الأمم المتحدة، وأصدرت سياسات مصاحبة تحمي من الانتقام وتحظر التحرش وإساءة استعمال السلطة.

٧٠ - وتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لتشكل أساس البيانات المالية الموحدة الجديدة للهيئة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأساس التقارير المقدمة للمانحين. وأقر المجلس التنفيذي سياسة الهيئة لاسترداد التكاليف على إثر ما جرى من تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار التعاون فيما بين الوكالات، في مجال تنسيق النهج المتبع لوضع ميزانية متكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧١ - ووفقاً للتوصية الصادرة دعماً لتقرير الأمين العام المعنون ''التدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات: إطار المساءلة بشأن نظام إدارة الأمن الميداني للأمم المتحدة'' (A/57/365)، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتضمين دليل برامجها وعملياتها مبادئ للمساءلة تحدد الأدوار والمسؤوليات الأمنية لكل فرد.

٧٢ - وظلت الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية واستقدام الموظفين لشغل الوظائف الحرجة يشكلان أولوية في عام ٢٠١٢. وقد تم استقدام موظفين لما مجموعه ١٧٤ وظيفة من الوظائف الدولية ووظائف المقر. وبعد موافقة المجلس التنفيذي على الهيكل الإقليمي، تم إصدار مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية لعملية إدارة التغيير.

٧٣ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع نهج جديد لمراجعة الحسابات، ومبادئ توجيهية منقحة لإجراء مراجعة الحسابات لمشاريعها المنفذة والمنجزة على الصعيد الوطني. ودعم تنفيذ النهج الجديد لمراجعة الحسابات والمبادئ التوجيهية عملية مراجعة الحسابات السنوية العالمية لهذه المشاريع. وعزز النهج الجديد الشفافية في عملية المراجعة، بدءاً بتحديد مشاريع الهيئة التي ستخضع للمراجعة بموضوعية، وذلك من خلال استخدام نموذج قائم على تقييم المخاطر في اختيار البلد. وتم الحفاظ على استقلالية مراجعة حسابات المشاريع عن طريق الاستعانة بمراجع حسابات عالمي للاضطلاع بمراجعة حسابات ما يقع عليه الاختيار من المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني.

٧٤ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الكفاءة. وجرى على وجه الخصوص تنفيذ نُظم لتبسيط وتيسير جمع البيانات ونشرها، بما في ذلك تحويل عملية تقديم التقارير إلى المانحين إلى نمط التشغيل الآلي في نظام أطلس؛ ونظام ''طلبات تقديم المقترحات'' الخاص بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني؛ ونظم الإبلاغ الخاصة بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وأنشئت كذلك البوابات الإلكترونية لتقارير التقييمات الجنسانية. وتم تحسين نظام أطلس لتخطيط موارد المؤسسة من خلال تطبيق عمليات أكثر كفاءة، بما في ذلك بوابة الخدمة الذاتية الإلكترونية المتعلقة باستحقاقات الموظفين وإدارة المستحقات. ونُفذت خدمة تجارية جديدة للتداول بالفيديو بوصفها وسيلة

فعالة من حيث التكلفة للحد من الحاجة إلى السفر دون الحاجة إلى القيام باستثمارات رأسمالية لاقتناء معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

سادسا – الإيرادات والنفقات*

٧٥ – أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة في عام ٢٠١٢. وتطلّب اعتماد هذه المعايير إدخال تغييرات كبيرة على السياسات المحاسبية التي تتبعها الهيئة، بما في ذلك إعداد البيانات المالية على أساس سنوي وفقا لهذه المعايير، وقد كانت تعدّ في السابق على أساس نقدي مُعدّل وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

٧٦ – وكان هدف الهيئة فيما يتصل بالإيرادات هو جمع ١٥٠ مليون دولار للموارد العادية و ١٥٠ مليون دولار للموارد الأخرى. وبلغت الإيرادات من التبرعات لعام ٢٠١٢ مقدار ١١٣,٨ مليون دولار للموارد العادية و ٩٣,٦ مليون دولار للموارد الأخرى، وهو ما يمثل نقصاً إجمالياً في إيرادات السنة قدره ٩٢,٤ مليون دولار. وشهدت السنة عجزاً قدره ١٦ مليون دولار (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

الإيرادات والنفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد المقررة	المشطوبات[أ]	المجموع
الإيرادات					
المساهمات	١١٣ ٨٦٣	٩٣ ٦٧٦	٧ ٢٣٥		٢١٤ ٧٧٤
إيرادات الاستثمار	٩٧٩	١ ١٧٧	–		٢ ١٥٦
الإيرادات الأخرى	٢ ٦٨٨	٦ ٢٧٦	–	(٥ ٩٧٨)	٢ ٩٨٦
مجموع الإيرادات	**١١٧ ٥٣٠**	**١٠١ ١٢٩**	**٧ ٢٣٥**	**(٥ ٩٧٨)**	**٢١٩ ٩١٦**
مجموع النفقات	**١١٨ ٨٦٢**	**١١٥ ٦٢٨**	**٧ ٤٢٧**	**(٥ ٩٧٨)**	**٢٣٥ ٩٣٩**
الفائض/(العجز) للفترة	**(١ ٣٣٢)**	**(١٤ ٤٩٩)**	**(١٩٢)**	**–**	**(١٦ ٠٢٣)**

(أ) يشير عمود المشطوبات إلى التكاليف غير المباشرة التي تمولها الهيئة من أموال البرامج المتحصل عليها من المانحين فيما يتصل بإدارة الموارد الأخرى. وقد اعتُرف بهذه التكاليف غير المباشرة محاسبيا خلال السنة كزيادات في إيرادات تكاليف الدعم. وفي نهاية العام، شُطبت هذه الإيرادات لإظهار الإيرادات الفعلية المعترف بها محاسبيا.

* جميع الأرقام الواردة في الفرع السادس لم تراجع وقد تخضع للتغيير.

أساس الميزانية

٧٧ - تُمول هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مصدرين، هما: الأنصبة المقررة والتبرعات. وتبلغ الأنصبة المقررة (الميزانية العادية) ما قدره ١٤,٨ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي قد بلغت في العام ٢٠١٢ ما قدره ٠٠٠ ٢٣٥ ٧ دولار. وتُقدّر التبرعات بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتغطي التبرعات نفقات الميزانية المؤسسية والنفقات البرنامجية. ويمول باقي الميزانية البرنامجية من الموارد العادية، حيث يتم تخصيص الأموال على أساس منهجية محددة، ومن الموارد الأخرى، حيث تخصص الأموال مباشرة لمشاريع بعينها (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

المساهمات حسب مصدرها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الموارد المقررة	المجموع
الحكومات	١١٢ ٧٣٦	٦٨ ٧٧٧		١٨١ ٥١٣
وكالات منظومة الأمم المتحدة	٢٧١	١٩ ٣٦٢	٧ ٢٣٥	٢٦ ٨٦٨
اللجنة الوطنية	١٨٤	٩٣٥		١ ١١٩
الجهات المانحة الأخرى	٦٧٢	٤ ٦٠٢		٥ ٢٧٤
مجموع المساهمات	**١١٣ ٨٦٣**	**٩٣ ٦٧٦**	**٧ ٢٣٥**	**٢١٤ ٧٧٤**

٧٨ - وعُدّلت النتائج المالية (الفعلية) المفصح عنها في البيانات لإتاحة المقارنة بين الميزانية بالطريقة التي عُرضت بها وبين الاستخدام الفعلي للموارد (انظر الجدول ٤). ويتم إعداد المقارنة بين الميزانية والاستخدام الفعلي للموارد بنفس الطريقة المتبعة في الميزانية المؤسسية المعتمدة في الأصل، إضافة إلى إدراج الأنصبة المقررة (انظر الجدول ٥).

الجدول ٤

النفقات حسب المناطق الجغرافية وإدارات مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المناطق	٢٠١٢
أفريقيا	٥١ ١٨٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٩ ٠٥٠
الدول العربية	١٨ ٧٤١
آسيا والمحيط الهادئ	٤٤ ٢٥١
أوروبا وآسيا الوسطى	١٤ ٧٩٣
مجموع نفقات المناطق الجغرافية	**١٥٨ ٢٠١**
مكتب السياسات والبرامج	٣٦ ٦٦٦
المديرية، مكتب الشؤون الإدارية، مكتب الشراكات الاستراتيجية، شؤون الدعم الحكومي الدولي	٤١ ٠٧٢
مجموع النفقات	**٢٣٥ ٩٣٩**

الجدول ٥

مقارنة بين الميزانية والاستخدام الفعلي للموارد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية (في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)	المبالغ الفعلية القابلة للمقارنة	الفرق بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية
أنشطة الميزانية العادية	٧ ٢٣٥	٧ ٢٣٥	٧ ٠٩٧	١٣٨
الأنشطة الإنمائية				
البرامج	٢٩٨ ٥٠٠	٢٩١ ١٨٢	٢٠٥ ٨١٥	٨٥ ٣٦٧
فعالية التنمية	١٨ ٩٥٠	١٥ ٥٦١	١١ ٧٦٣	٣ ٧٩٨
تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة	٩ ٢٦٧	٧ ٦٩٨	٥ ٠٠٠	٢ ٦٩٨
الأنشطة الإدارية	٣٥ ٦٧٩	٤٣ ٤٨٩	٣٤ ٤٠٠	٩ ٠٨٩
إدارة التغيير	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١ ١٤٨	٨٥٢
إجمالي استخدام الموارد	**٣٧١ ٦٣١**	**٣٦٧ ١٦٥**	**٢٦٥ ٢٢٣**	**١٠١ ٩٤٢**

سادسا – الخلاصة

٧٩ – كان عام ٢٠١٢ عاماً مشجّعاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وللنساء والفتيات من عدة نواح. فقد أبرزت الأحداث التي شهدتها أنحاء مختلفة من العالم زيادة الدعم لمسألة المساواة بين الجنسين، إضافة إلى تعزيزها الاعتقاد بأن تحقيق المساواة بين الجنسين هو الآن في المتناول أكثر من أي وقت مضى. وقد أنجزت الهيئة بنجاح المراحل النهائية لعملية تحوّلها إلى منظمة أقوى على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، تماشياً مع الخطة الاستراتيجية وتوجيه المجلس التنفيذي.

٨٠ – وفي الوقت نفسه، ففيما عكست الأحداث التي شهدها مختلف المناطق الصعوبات المستمرة التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تراجع وضع العديد من النساء والفتيات رغم المكاسب التي سبق تحقيقها، كانت الهيئة تقوم بعملها في بيئة يعتريها نقص شديد في الموارد. فقد كانت المساهمات أقل بكثير من الأهداف المحددة في الميزانية المعتمدة من المجلس التنفيذي، وذلك رغم الإقرار العام بأن الأهداف المتوخاة كانت متواضعة.

٨١ – وعلى الرغم من هذه المعوقات، يُعدّ عام ٢٠١٢ عام إنجازات، حيث شهد تحقّق نتائج متنوعة في مختلف مجالات الأولوية الخاصة بالهيئة، سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، مع الدمج بين الأدوار المعيارية والتنفيذية والتنسيقية للهيئة من أجل تحسين حياة النساء والفتيات. وقد استقبلت الهيئة عام ٢٠١٣ كمنظمة متمتعة بالأسس اللازمة للاضطلاع بولاية بالغة الأهمية والإلحاح والصعوبة. فالنساء والفتيات لديهن الرغبة والحق في المشاركة في ثورة العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية والتنمية الاقتصادية التي يجري السعي إلى تحقيقها في جميع أنحاء العالم. ومع إتاحة الموارد المناسبة لولاية الهيئة، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لأداء هذا الدور، والبناء على الإنجازات السابقة، وتحقيق النتائج، والاضطلاع بدورها كاملاً في توليد الزخم العالمي المتنامي فيما يتصل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.